

مَنْصِبُ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى أَحْكَامٌ وَضُوابطٌ

مترجم من مؤلف الشيخ محمد صالح المنجد
إلى اللغة العربية: الأستاذ الدكتور

أبو عبد الله محمد علي فرحان

أستاذ بكتلة العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

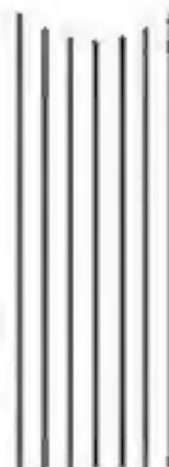
الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٦ م

www.sibaidha.net/vb

العدد
١٥

مَنْصِبُ
الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى
أَحْكَامٌ وَضَوَائِعُ

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف



دار الموقف

يحظر طبع أو تصوير أو ترجمة أو إعادة تنضيد
الكتاب كاملاً أو مجزأً أو تسجيله على أشرطة
كاسيت أو إدخاله على الكمبيوتر أو برمجته
على أسطوانات ضوئية إلا بموافقة
خطية من المؤلف

الطبعة الأولى

٢٠١١.٥١٣٢ م

دار الموقف للنشر والتوزيع - الجزائر العاصمة

البريد الإلكتروني: edition@ferkous.com

الموقع الرسمي للشيخ فركوس على الإنترنت: www.ferkous.com

مَنْصِبُ
الْأَمَامَةِ الْكُبْرَى
أَحْكَامٌ وَضَوَائِبُ

لفضيلة الشيخ الدكتور
أبي عبد الله محمد علي فرغون
أستاذ بكلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر

العدد
١٥



قال الله سبحانه وتعالى:

﴿ قُلْ مَنْذُورٌ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَىٰ أَعْتَقَ مَنْ يَحْسِبُهُ

أَنَا وَمَنْ أَتَّبَعَنِي وَسَتَكُنْ لِقَاؤُ مَا أَنَا

مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿١٢٥﴾

[سورة يوسف]

﴿ أَدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْظِعِ

لِلْحَسَنَةِ وَخَدِّعْ لَهُمُ الْبَيِّنَاتِ مِنْ أَحْسَنِ

[النحل: ١٢٥]



إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا،
وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَهْمَالِنَا، مِنْ يَدِهِ اللَّهُ فَلَا مُقِيلَ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ
أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (٢٤١) ﴿النساء﴾.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَيْهَاتَ هَٰؤُلَاءِ عَلَىٰ كُلِّ مَسْجِدٍ وَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ وَفِي كُلِّ مَسْجِدٍ
كَبِيرًا فَهَلْكَ وَالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ وَلَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ وَلَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ وَلَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ﴾ (النساء).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُخْرِجْ لَكُمْ أَمْثَلَكُمْ وَيَقْتُلْ
لَكُمْ دُونَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٢٤٢) ﴿الاحزاب﴾.

أما بعد:

فإنَّ أصدق الحديث كتابُ الله، وخَيْرُ الهدي هديُّ محمدٍ ﷺ، وشرُّ
الأمور محدثاتها، وكلُّ محدثة بدعة، وكلُّ بدعة ضلالة، وكلُّ ضلالة في النار.

لقد كان استكتابي للكلمة الشهرية على الإنترنت يفرضه واجب القيام
بالدعوة إلى الله، الثابتة الأصول في سُنَّةِ النبي ﷺ وسُنَّةِ السلف الصالحين
بعده، الذين أظهروا حُبَّجَ الإسلام، ونشروا محاسنه، ودفعوا عنه الشبهة بالحجة

والبرهان، وحذروا عما أفعجَم فيه من محدثات الأمور، وضلالات أهل البدع والأهواء التي هي سبب كل شقاوة، وبالصبر واليقين سلكوا سبيل الدعوة إلى الله على بصيرة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعْتِي وَسَكَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف: ١٠٨) وجسّدوا دعوتهم بأسلوب الحكمة والموعظة الحسنة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَخَدِّعْ لَهُمُ الْحَدِيثَ خَوَالِفٍ بِأَفْسَسٍ﴾ (النحل: ١٢٥).

هذا، وقد عدلت في محاولة لبلوغ هذا المرمى، وتحقيق هذا المعنى، على تسطير ما يترجى أن تحمله تلك الكلمات الشهيرة من إنارة للعقول، وبيان مسالك الاتباع وسبلوه، والتنزيه من الشرك ووجوهه. وقد رأيت من المفيد - بعدما اجتمعت جملة منها - أن أضغطها في رسائل دعوية غيثن سلسلة سميتها بـ: «توجيهات سلفية».

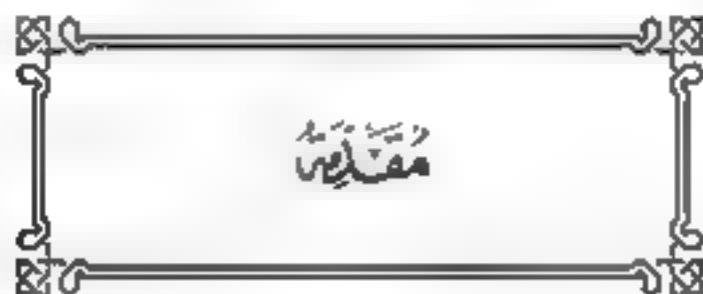
والله أسأل أن يرزقنا الإخلاص في السر والعلني، وأن يعيّننا من فتنة القول والعمل، وأن ينصر دينه، ويعلي كلمته، ويوفق القائمين على الدعوة إلى الله بما فيه خير دينهم، وصلاح أمتهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وإخوانه إلى يوم الدين، وسلّم تسليماً.

أبو عبد المعز محمد علي فركوس

الجزائر في: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٧ هـ

الموافق لـ: ١٧ مايو ٢٠٠٦ م



فإنَّ الأخوةَ الإيمانيَّةَ قد عقدَها الله وربطها أتمَّ ربطٍ بعقيدة التوحيد الذي هو العمدة من إيجاد الخلق وإرسال الرسل وإنزال الكتب، وهو دعوة المجددين في كلِّ عصرٍ وزمانٍ، إذ لا تخلو الأرض من قائمٍ لله بالحجة، فلا تنقطع دعوة الحق من هذه الأمة من العهد النبوي إلى قيام الساعة، لا قرأل طائفةٍ من أمتي ظاهرين على الحق لا يضُرُّهم من خَلَطُهم حتَّى يَأْتِيَ أمرُ الله وُهم كَذَلِكَ، ومزية أهلها أنهم معروفون بمواقفهم في كلِّ جيلٍ ببيان التوحيد والتحذير من الشرك بمختلف مظاهره، وبيان السنَّة من البدعة، ونصرة أهل الحق والعلم وتكثير سوادهم، ونَيْذ أهل الشرك والبدع وإدلالهم، لا يمنهم تفرُّق الناس عنهم أن يُؤخَّرَ بهم فيما يأمرُونَ به من طاعة الله تعالى، وما يَدْعُونَ إليه من دينٍ ويفعلونه ممَّا يحبه الله تعالى، إذ الحكمة ضالة المؤمن، فحيث وجدها فهو أحقُّ بها، ولا يتصرفون لشخصٍ انتصارًا مطلقًا سوى رسولِ الله

(١) أخرجه مسلم في «الإمامة» (٩٢٥/٢) رقم (١٩٢٠) عن ثوبان (رضي الله عنه)، وأخرجه البخاري في «الاعتصام بالكتاب والسنَّة» (٧٣١١) عن المعيرة بن شعبة (رضي الله عنه) ولفظه: «لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين، حتَّى يَأْتِيَهُم أمرُ الله وُهم ظاهرون».

﴿ ١٠ ﴾ ولا لطائفة إلا للصحابة رضوان الله عليهم، مع ترك الخوض فيهم بمنكر من القول، والنتوء عن الكلام في واحد من الصحابة سواء؛ فأهل هذا الموقف متفقون على أن كل واحد يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله ﷺ، ولم يقع منهم - بحمد الله - اتفاق على ضلالة، فهذه من سمات أهل الحق وملامح البرقة الساجية لخص الله بها أهل السنة، يذعنون إلى إصلاح غير مبتكر من عند أنفسهم كما هو شأن منهج أهل الزيغ والضلال، ذلك لأن منهج الإصلاح واحد لا يقبل التعدد، يتلور حسنه بإحياء الدين وتجليده من العوائق والعوائق التي ليست منه من غير أن يعتريه تبدل ولا تغيير، فالدين عرصة، والحقبة قائمة، وما رسمه النبي ﷺ هو عين المنهج الإصلاحي، ولا يتم لنا إصلاح إلا به، وقد سلكه أهل القرون المفضلة، وأثارتهم عفوطة عند العلماء، ولن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها.

هذا، واجتماع الأمة حل الضلال محال، وظهور سبيل الحق - هداية وإصلاحاً وتقوية - مقطوع به، ودوام ثباته أكد وتحقيق لا محالة ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنَّهُمْ لَا يَخْلِفُونَ عَهْدَهُمْ﴾ (الأحزاب) لا يصره ما يعلق به من برائين حاقدية ومغالبة حاقدية تتجاهل عجزه ومغايضه، ولا تريد سوى أن تصله وتعوق مسيرته، وتحد انتشاره، وصموده باقي يتحدى المكابرين والحاقدين والجاهلين، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ومرد السبيل إلى طاعة الله وطاعة رسوله الباعثة حل فعل الخيرات، والنفرة من الشرور والمعاصد والمنكرات، تلك الطاعة المزيكية للنفس والمكاملة

لها، الجالبة لسعادتها في الدنيا والآخرة، ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ١ ﴿وَقَدْ خَلَبَ مَنْ مَسَّهَا﴾ ٢ ﴿الشراء﴾ ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْشِدِينَ وَالشَّاهِدَةِ وَالْمَشْرُوعِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رِجَالًا﴾ ٣ ﴿ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنْكَ أَفْوَوْ وَكَفَى بِأَقْوَمِهِمَا﴾ ٤ ﴿الفساد﴾.

وأهل الإيثار في وحدة عقيدتهم ونظمهم أمة متميزة لا نظير لهم بين الأمم، وشريعته لا يقتصر نفعها على أمة الإسلام، وإنما هي عامة للبشرية جمعاء، صالحة ومصلحة لكل زمان ومكان، شاملة لكل قضايا الحياة، فلا تخلو معضلة من استنباط حل لها من أدلة التشريع والقواعد العامة غير مفتقرة إلى غيرها، فهي مستعينة من الظُّمِّ والتَّعْنِيَاتِ الأخرى؛ ذلك لأنها أُسِّسَتْ على قواعد مُحْكَمَةٍ، وَبُنِيَتْ أَحْكَامُهَا على العدالة والاعتدال من غير إفراط ولا تفريط، مراعية في ذلك مصالح الدين والدنيا، فهي تسمو باستقلالها عن غيرها من نُظُم البشر في أصولها وفروعها، تلك هي النعمة التي أنعمها الله تعالى على هذه الأمة وأكمل بها لها دينها، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ ٥ ﴿فَكَمُلْ هَذَا الدِّينَ وَتَمَامُهُ قَاضِي بِالِاسْتِغْنَاءِ النَّامُ عَنْ زِيَادَاتِ الْمُتَبَدِّلِينَ وَاسْتِدْرَاكَاتِ الْمُسْتَدْرِكِينَ.

وأهل الإيثار في وحدة عقيدتهم ونظمهم يعلمون أن منصب الإمام الأعظم ضروري في نظام الدين والدنيا لا سبيل إلى تركه، وأن كلا النظامين لا يستغني أحدهما عن الآخر، فنظام الدنيا ضروري في نظام الدين، ونظام

الدين ضروري في الفوز بسعادة الآخرة، لذلك كان من أعظم واجبات الإمام الأعظم سياسة الناس وفق شرع الله وأمره، فهي أمانة ملقاة على عاتق الإمام الأعظم للقيام بها في هذه الأمة وتحقيق كافة متطلبات ما تشهده الرعية المسلمة في هذه الحياة من حفظ الدين والتوحيد والشرعية، وإزالة الظلم وإقامة العدل بتحكيم شرع الله، وتحقيق الأمن وسياسة الدنيا وغيرها من المطالب الشرعية، هملاً بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُحْقِقُونَ ﴿٥﴾﴾ [المائدة] وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ فِي الْأَرْضِ لَقَدْ كُنُوا أَفْئُكَةً مَوْتًا زُرْكَوَةً وَاسْتُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَقَدْ خَلَقْنَا الْأُمُورَ ﴿١١﴾﴾ [الحج].

وبالمقابل فإن على الرعية واجبات تؤتيها لجهاد الإمام الأعظم منها: طاعته في المعروف، وبذل النصح له، وإكرامه والدعاء له، واستئذائه، والصبر على تجوره وعدم الخروج عليه، ونحو ذلك من حقوق الإمام الأعظم على رعيته. هذا، وفي حضم المعتكف الدعوي، فإن أعز ما يقدمه الداعي لأئمة أن يسلك بها السبيل الأسلم الذي يحقق به معنى التغير ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر] دون حيلة موزعة في الفساد والفساد.

ونظراً لأهمية منصب الإمام الأعظم بين حقوقه وواجباته، فقد رأيت من المعبد أن أجمع بعض المقالات المتعلقة بهذا الموضوع من موقعي الرسمي، محاولاً في ذلك بيان المنهج الأقوم في التعامل مع ولاية الأمور، والرد على بعض الالتباس المطروح في هذا المجال، وقد سميت المقالات المجموعة بـ «الإمامة

الكبرى، (أحكام وضوابط)»

تناولت فيها المواضيع المرتبة على الشكل التالي.

❖ في طرق نصب إمام المسلمين وتقرير وجوب الطاعة وبذل النصيحة

❖ في ضوابط نصيحة أئمة المسلمين [حكاتها وعلما].

❖ في حكم التشهير بالحكام في المحافل والمجامع.

❖ في رفع شكوى جماعية لأولي الأمر لإزالة المنكر.

❖ في إناطة المقاطعة الجماعية بولي الأمر.

❖ في بيان أصناف الخارجين على الحاكم وأحكام الثورات الشعبية

❖ في حكم عموم الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات.

❖ في حكم اعتبار إذن الحاكم بالمظاهرات والمسيرات.

❖ في حكم اعتبار القتل في المظاهرات من الشهداء.

❖ التلازم الحقيقي بين الطائفة المنصورة وعملها الجهادي

وأخيراً نسال الله أن يصلح ولاية أمورنا وأن يوفقهم للقيام بحقوق الأمة

في سياسة الدين والدنيا، ويرزقهم البطانة الصالحة كما نساله تعالى أن يوفقنا إلى

التخلّي بأخلاق الدعاة الصادقين وأن يُلهمنا الاقتداء بسيد الأولين والآخرين،

والعاقبة للمتقين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



في طرق تنصيب إمام المسلمين وتقرير وجوب الطاعة وبطلان النصيحة

لا يخفى أن إمامة المسلمين أمانة عظيمة ومسؤولية كبرى، لا قيام للدين إلا بها، ولا تنظم مصالح الأمة إلا بسلطان مطاع، ولا يستطيع القيام بها إلا من كان على درجة من التأهل تمكنه من حملها، فمن قام بهذه المسؤولية - في حدود القدرة والطاقة - على خير وجه، وأدى هذه الأمانة بصدق وإخلاص، كان في جِداد من يُطلبهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله^(١).

وسياسة الناس وفق شرع الله تعالى من أعظم واجبات إمام المسلمين، وهو مطلبٌ جوهريٌّ أساسيٌّ، لا تتحقق متطلبات الرعية وما تنشده من حفظ الدين وإقامة العدل وإزالة الظلم إلا تبعاً لتحقيق ذلك المطلب العزيز، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّبَإَ إِذَا دُعِيَ إِلَى اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يَقُولُ هَذَا هُوَ الْحَقُّ وَإِنَّا لَمَعْرِفُونَ﴾^(٢)، وقال: ﴿وَمَا يَنصُرُهُمُ اللَّهُ لَهُ الْفَتْحُ وَسُكُونٌ لِّمَن يَشَاءُ اللَّهُ يُفْعَلُ مَا بِيَدِهِ﴾^(٣).

(١) في حديث أبي هريرة الذي أخرجه البخاري في «الآذان» باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة وفضل المأجد (٦٦٠)، ومسلم في «الركعة» (٤٥٧/١) رقم (١٠٣١) عن النبي ﷺ قال: «سبعة يُطلبهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله. الإمام العادل..»
الحديث.

متوقفت على أولى الأمر، قال ابن تيمية رحمته الله: «وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس، وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام؛ فلهذا كان أولو الأمر صنفين العلماء والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس»^(١).

هذا، وإن من أعظم الأدلة على وجوب نصب الإمام الأعظم وبطلان البيعة له قوله رحمته الله: «وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِمَامٌ بِجَمَاعَةٍ فَإِنْ مَوْتَتْهُ مَوْتَةُ جَاهِلِيَّةٍ»^(٢)، وقوله «مَنْ تَخَلَّعَ بَدَا مِنْ طَاعَةِ لَيْفِي اللَّهِ يَوْمَ الْيَوْمِ لَا حُجَّةَ لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي حُكْمِهِ بَيْعَةٌ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً»^(٣)، وذلك أن أهل الجاهلية لم يكن لهم إمام يجمعهم على دين ويتألفهم على رأي واحد، بل كانوا طوائف شتى وفرقا مختلفين، آراءهم متناقضة وأديانهم متباينة، وذلك الذي دعا كثيرا منهم إلى عبادة الأصنام وطاعة الأرباب»^(٤)، ولأن المقصود من نصب الإمام الأعظم هو اجتماع الكلمة ولم الشمل، وإقامة الدين وتنفيذ أحكام الله تعالى، ورفع الظلم ومشر العدل، وصيانة الأعراض واستتباب الأمن، وفرض المنازعات، والأخذ على يد الظالم وإنصاف المظلوم، وجهاد أعداء الإسلام، وحماية حوزة

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/ ١٧٠).

(٢) أخرجه المحاكم في «مستدرکه» (١/ ٧٧) رقم (٢٥٩، ٤٠٣)، من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

عمر رضي الله عنه، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ٦٧٧) رقم (٩٨٤).

(٣) أخرجه مسلم في «الإمامة» (١٨٥١) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٤) «المرلة» للمخطاطي (٥٧-٥٨).

البلاد وحفظ بيضة المسلمين، وقمع الشر والفساد، وأخذ الحقوق الواجبة على ما اقتضاه الشرع، ووضعها في مواضعها الشرعية، قال الجويني رحمته الله: «ولا يرتاب من معه منة من عقل أن الدب من الحوزة، والنصال دون حفظ البيضة محتوم شرعاً، ولو ترك الناس فوضى لا يجمعهم على الحق جامع، ولا يرعهم وازع، ولا يردعهم عن اتباع خطوات الشيطان رادع، مع نفس الآراء وتفرق الأهواء، لا تنتثر النظام، وهلك العظام، وتوثبت الطعام»^(١) والعوام، وتحزبت الآراء المتناقضة، وتفرقت الإرادات المتعارضة، وملك الأرذلون سراًة الناس، وفقت المجامع، واتسع الخرق على الراقع، وقست الخصومات، واستحوذ هل أهل الدين ذوو العرامات»^(٢)، وتبددت الجماعات، ولا حاجة إلى الإطناب بعد حصول البيان، وما يرغ الله بالسلطان أكثر مما يرغ بالقرآن»^(٣)، لذلك كانت الإمامة موضوعاً لخلافة النبوة في حفظ الدين وسياسة الدنيا، قال ابن خلدون رحمته الله: «إن نصب الإمام واجب قد عرف وجوبه في الشرع بإجماع الصحابة والتابعين؛ لأن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عند وفاته بادروا إلى بيعه أبي بكر رضي الله عنه وتسليم النظر إليه في أمورهم، وكذا في كل عصر من بعد ذلك،

(١) الطعام. أرذل الناس وأرغادهم، ويطلق - أحياناً - على الأحمق. [انظر «القاموس

المحيط» للهيروزي آبادي (١٤٦٣)].

(٢) العرامة الشدة والشراسة والقوة والجهل والأذى. [انظر «القاموس المحيط» للهيروزي

آبادي (١٤٦٧)، «لسان العربية» لابن منظور (١٢/٣٩٥)].

(٣) «حيات الأمم» لجويني (٢٣-٢٤).

ولم تُترك الناس فوضى في عصرٍ من الأعصار، واستقرَّ ذلك إجماعاً دالاً على وجوب نصب الإمام^(١).

هذا، وانعقاد الإمامة الكبرى يتم بإحدى الطرق التالية:

❦ الطريق الأول: الاختيار والبيعة من أهل الحل والعقد،

أهل الحل والعقد من قادة الأمة الذين يتصمون بالملم والرأي والمشورة والتوجيه نحوّل لهم اختيار إمام المسلمين - نيابة عن الأمة - وفق شروط ومعايير الإمامة الكبرى، فإذا ما بايعه أهل الحل والعقد ثبت له بذلك ولاية الإمام الأعظم، ولزمت طاعته، وحُرِّمت مخالفته فيما يأمر به وينهى بالمعروف، وليس من شروط ثبوت الإمامة والطاعة أن يكون كلُّ مسلم من جملة المبايعين له، وإنما تلزم بيعة أهل الحل والعقد كلُّ واحدٍ ممن تنفَّذ فيه أوامره ونواهيه، لأنَّ المسلمين أُمَّة واحدة وجسدٌ واحدٌ، تجمعهم الأحوة الإيمانية وتربطهم المقيدة الإسلامية، وهم في المحقوق والحرمات سواء؛ لقوله ﷺ: «الْمُسْلِمُونَ تَكَافَأُوا بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ بِإِيمَانِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَلِيَجْرِىَ عَلَيْهِمْ أَقْسَامُهُمْ، وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ يَسْأَلُهُمْ، يَزُدُّ مُثْلَهُمْ عَلَى مُضْعِفِهِمْ، وَمُتَسَرِّبِهِمْ عَلَى قَاعِدِهِمْ، لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ»^(٢).

(١) «المقدمة» لابن خلدون (١٧١).

(٢) أخرجه أبو داود في «الجهاد» باب في السرية ترد على أهل المعسكر (٢٧٥١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وصححه الألباني في «إرواء الغليل» (٢٦٦/٧) رقم (٢٢٠٨).

قال الشوكاني رحمه الله: «طريقها أن يجتمع جماعة من أهل الحل والعقد فيعقدون له البيعة ويقبل ذلك، سواء تقدم منه الطلب لذلك أم لا، لكنه إذا تقدم منه الطلب فقد وقع النهي الثابت عنه رحمه الله عن طلب الإمارة^(١)، فإذا برز بعد هذا الطلب انعقدت ولايته وإن أئتم بالطلب، هكذا ينبغي أن يقال هل مقتضى ما تدل عليه السنة المطهرة، والحاصل أن المعتبر هو وقوع البيعة له من أهل الحل والعقد، فإنها هي الأمر الذي يجب بعه الطاعة وتثبيت به الولاية وتحرم معه المخالفة، وقد قامت على ذلك الأدلة وثبتت به الحجة...»، ثم قال: «قد أغنى الله عن هذا النهوض وتحمس السفر وقطع المغاور بيعة من بايع الإمام من أهل الحل والعقد، لأنها قد ثبتت إمامته بذلك ووجبت على المسلمين طاعته، وليس من شرط ثبوت الإمامة أن يبايعه كل من يصلح للمباينة، ولا من شرط الطاعة على الرجل أن يكون من جملة المبايعين، لأن هذا الاشتراط في الأمرين مردود بإجماع المسلمين: أولهم وآخرهم، سائرهم ولاحقهم»^(٢).

وبهذا الطريق ثبت مباينة أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فثبتت خلافته بالبيعة

(١) من حديث عبد الرحمن بن سعدة قال: قال النبي ﷺ: «يَا حَبْدَ الرُّمَيْحِ بْنِ سَعْدَةَ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنِ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ خَيْرٍ مَسْأَلَةٍ أُجِزْتُ عَلَيْهَا». الحديث. [أخرجه البخاري في «الأحكام» باب من لم يسأل الإمارة أعان الله عليها (٧١٤٦)، ومسلم في «الآيمان» (١٦٥٢)].

(٢) «البلل الحزارة» للشوكاني (٤/ ٥١١-٥١٣).

والاحتيار^(١) في سقيفة بني ساعدة، قال القرطبي رحمته الله : «وأجمعت الصحابة على تقديم الصديق بعد اختلاف وقع بين المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة في التعيين»^(٢).

• الطريق الثاني: ثبوت البيعة بتعيين ولي العهد:

وذلك بأن يعهد ولي الأمر إلى من يراه أقدر على مهمة حماية الدين وسياسة الدنيا، فيحلفه من بعده، فإن بيعته على الإمامة تلزم بعهد من قبله، كمثل ما وقع من عهد أبي بكر لعمر رضي الله عنه، فإن الصديق رضي الله عنه لما حضرته الوفاة عهد إلى عمر رضي الله عنه في الإمامة، ولم ينكر ذلك الصحابة رضي الله عنهم، وقد اتفقت الأمة على انعقاد الإمامة بولاية العهد، وقد عهد معاوية رضي الله عنه إلى ابنه يزيد كما عهد غيرهم، ويدل عليه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطى الراية يوم مؤتة يزيد بن حارثة وقال: «إِنْ قُتِلَ زَيْدٌ - أَوْ اسْتُشْهِدَ - فَأَيِّرْكُمْ جَعْفَرٌ، إِنْ قُتِلَ - أَوْ اسْتُشْهِدَ - فَأَيِّرْكُمْ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ»^(٣)، فاستشهدوا جميعاً، ثم أخذها خالد بن الوليد ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقدم إليه في ذلك، والحديث دل على

(١) ومن العلماء من يرى أن خلافته ثبتت بالمش والإشارة من النبي صلى الله عليه وسلم [انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٥٣٣)].

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٢٦٦ / ١).

(٣) أخرجه أحمد في «مسند» (١٧٥٠)، من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه وصححه أحمد شاكر في تحقيقه «مسند أحمد» (١٩٢ / ٣)، والاكبادي في «أحكام الجنائز» (٢٠٩).

وجوب نصب الإمام والاستخلاف، قال الخطابي: «فالاستخلاف سنة أتفق عليها الملا من الصحابة، وهو اتفاق الأمة، لم يخالف فيه إلا الخوارج والمارقة الذين شقوا العصا وعلّموا ريقة الطاعة»^(١).

• الطريق الثالث: ثبوت البيعة بتعيين جماعة تختار ولي العهد.

وذلك بأن يعهد ولي الأمر الأول إلى جماعة معدودة تتولّى فيها شروط الإمامة العظمى، لتقوم باختيار ولي العهد المناسب فيما بينهم يتولّون عليه ويبايعونه، كمثّل ما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حيث عهد إلى نفر من أهل الشورى لاختيار واحد منهم، قال الخطابي رحمته الله: «ثم إن عمر لم يُكمل الأمر ولم يُطل الاستخلاف، ولكن جعله شورى في قوم معدودين لا يعدوهم، فكل من أقام بها كان رهبا ولها أهلا، فاختاروا عثمان وعقدوا له البيعة»^(٢)، ثم لما استشهد عثمان رضي الله عنه بايعوا عليا رضي الله عنه.

• الطريق الرابع: ثبوت البيعة بالقوة والغلبة والقهر.

إذا غلب على الناس حاكم بالقوة والسيف حتى أذعنوا له واستقر له الأمر في الحكم وتم له التمكين، صار المنعطف إماما للمسلمين وإن لم يستجمع شروط الإمامة، وأحكامه نافذة، بل تحب طاعته في المعروف وتحرم

(١) «معالم السنن» للخطابي مع «سنن أبي داود» (٣/ ٣٥١)

(٢) المصدر السابق، الجزء والصفحة نفسها

مأزعه ومعصيته والخروج عليه قولاً واحداً عند أهل السنة، تلك لأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حق الدعاء ونسكين الدهماء، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم ونسلهم أهداء الإسلام عليهم، قال الإمام أحمد رحمته الله: «ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كان الناس اجتمعوا عليه وأقرؤا له بالخلافة بأي وجه كان بالرضا أو الغلبة؛ فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وحالف الأتار من رسول الله ﷺ، فإن مات الخارج مات ميتة جاهلية، ولا يحمل قتال السلطان ولا الخروج عليه لأحد من الناس، فمن فعل ذلك فهو مبتدع على غير السنة والطريق»^(١).

وقد حكى الإجماع على وجوب طاعة الحاكم المتغلب الخافض ابن حجر في «الفتح»^(٢)، والشيخ محمد بن عبد الوهاب في «الدرر السية»^(٣).

قلت: ومن الإمامة التي انعقدت بالعلمية والقوة ولاية عبد الملك بن مروان، حيث تغلب على الناس بسيفه واستب له الأمر في الحكم، وصار إماماً حاكماً بالغلبة، ومن ذلك ولاية بني أمية في الأندلس: انعقدت لهم بالاستيلاء والغلبة، مع أن الخلافة كانت قائمة في بغداد للعباسيين.

فهذه هي الطرق التي تشتهر بها الإمامة الكبرى، فتعقد بالاحتياز

(١) «المائل والرسائل» للأحدي (٥/٢)

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (٧/١٣) وقد حكاه عن ابن بطال رحمته الله

(٣) «الدرر السية في الأجوبة النجدية» (٧/٢٣٩)

والاستحلاف سواء بتعيين ولي عهد مستحلف أو بتعيين جماعة تختار من بينها ولي عهد، وهما طريقان شرعيان متحقق عليهما، فإذا بايعه أهل الخُل والعقد بالاختيار لزمّت بيعتهم سائر من كان تحت ولايته، كما تلزمهم البيعة الحاصلة بالاستحلاف، وكذا المتعقبة عن طريق القهر والعلبة، فالبيعة حاصلة على كل أهل القطر الذي تولى فيه الحاكم المستحلف أو المتعلّب ممّن يدخلون تحت ولايته أو سلطانه.

أمّا انعقاد الولاية أو الإمامة العظمى بأساليب النظم المستوردة العاقبة للشرعية الدينية - فبعض النظر عن فساد هذه الأنظمة وخطر العمل بها على دين المسلم وعقيدته - فإنّ منصب الإمامة أو الولاية يثبت بها ويمجى بحرى طريق العلبة والاستيلاء والقهر، وتنمقد إمامة الحاكم وإن لم يكن مستجوعاً لشرائط الإمامة، ولو تمكّن لها دون اختيار أو استحلاف ولا بيعة.

قال النووي رحمه الله: «وأما الطريق الثالث فهو القهر والاستيلاء، فإذا مات الإمام، قصدى للإمامة من جمع شرائطها من غير استحلاف ولا بيعة، وقهر الناس بشوكتة وجوده، انعقدت خلافته ليتنظم شمل المسلمين، فإن لم يكن جامعاً للشرائط بأن كان فاسقاً أو جاهلاً فوجهان، أحدهما: انعقادها لما ذكرناه، وإن كان عاصياً بفعله»^(١)، وعليه، تلزم طاعته ولو حصل منه ظلم وجور، ولا يطاع إلا في المعروف دون المصيبة لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي

(١) «روضة الطالبين» للنووي (٤٦/١٠)

المعزول^(١)، وقوله عليه السلام: «لَا طَاعَةَ لِخُلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»^(٢).

قال أبو الحسن الأشعري رحمته الله - وهو يعدد ما أجمع عليه السلف من الأصول - «وَأَجْمَعُوا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ لِأَمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَى أَنَّ كُلَّ مَنْ وَلَّى شَيْئًا مِنْ أُمُورِهِمْ عَنْ رِئْصٍ أَوْ غَلِيَّةٍ وَامْتَدَّتْ طَاعَتُهُ مِنْ بَرٍّ وَفَاجِرٍ لَا يُلْزَمُ الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ، جَارٍ أَوْ عَدْلٍ»^(٣).

وقال الصابوني رحمته الله: «وَيَرَى أَصْحَابُ الْحَدِيثِ الْجَمْعَةَ وَالْعَبْدِينَ، وَغَيْرَهُمَا مِنَ الصَّلَواتِ خَلْفَ كُلِّ إِمَامٍ مُسْلِمٍ بَرًّا كَانَ أَوْ فَاجِرًا، وَيَرَوْنَ جِهَادَ الْكُفْرَةِ مَعَهُمْ وَإِنْ كَانُوا جَوْرَةً فَجَرَةً، وَيَرَوْنَ الذِّهَاءَ لَهُمْ بِالْإِصْلَاحِ وَالتَّوْفِيقِ وَالْإِصْلَاحِ وَيَسْطِ الْعَدْلُ فِي الرِّعْيَةِ، وَلَا يَرَوْنَ الْخُرُوجَ عَلَيْهِمْ وَإِنْ رَأَوْا مِنْهُمْ الْعَدُولَ عَنِ الْعَدْلِ إِلَى الْجَوْرِ وَالْحَيْفِ، وَيَرَوْنَ قِتَالَ الْعِنَةِ الْبَاطِنَةِ حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى طَاعَةِ الْإِمَامِ الْعَدْلِ»^(٤).

وقال ابن تيمية رحمته الله: «فَأَهْلُ السُّنَّةِ لَا يَطِيعُونَ وَلَا أَمْرًا مُطْلَقًا، إِنَّمَا يَطِيعُونَهُمْ فِي مَسْئَلَةِ طَاعَةِ الرَّسُولِ ﷺ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: «أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ»

(١) أخرجه البخاري في «الأحكام»، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (٧١٤٥)، ومسلم في «الإمارة» (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٠٩٥)، من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام وصححه أحمد شاكر في تحقيقه «مسند أحمد» (٢٤٨/٢)، والألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٢١).

(٣) «رسالة إلى أهل النعم» للأشعري (٢٩٦).

(٤) «عقيدة السلم» للصابوني (٩٢).

وَأُولَى الْأَمْرِ بِكُمْ (نه ٥٩)، وقال عليه السلام - أيضاً - وهذا كان مذهب أهل الحديث ترك الخروج بالقتال على الملوك البعثة، والصبر على ظلمهم إلى أن يستريح بر أو يُستراح من فاجر،^(١)

وقال النووي رحمته الله: لا تُنازعوا ولاية الأمور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم وقولوا بالحق حيث ما كنتم، وأما الخروج عليهم وقتالهم فمحرم بإجماع المسلمين، وإن كانوا فتنّة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنّة أنه لا ينزل السلطان بالحق،^(٢)

أما إن تولّى الكافر الحكم فإن توفرت القدرة والاستطاعة حل تنحيته وتبديله بمسلم كفٍ للإمامة مع أمن الوقوع في الفاسد وجبت إزالته إجماعاً، لأن الله تعالى قال: ﴿وَأُولَى الْأَمْرِ بِكُمْ﴾ (نه ٥٩)، والكافر لا يعدّ من المسلمين،

(١) «منهاج السنّة» لابن تيمية (٢/٧٦).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٤/٤٤٤).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (١٢/٢٢٩).

وللمزيد يمكن مراجعة المصادر التالية: «الاعتقاد» للبيهقي (٢٤٢ - ٢٤٦)، «اعتقاد أئمة الحديث» للإسحاق (٧٥ - ٧٦)، «الشريعة للأجري» (٣٨ - ٤١)، «مقالات الإسلاميين» للأشعري (١/٣٤٨)، «الإبانة» للأشعري (٦١)، «الشرح والإبانة» لابن بطّة (٢٧٦ - ٢٧٨)، «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العزّ (٢/٥٤٠ - ٥٤٤)، «العقيدة الواسطية» مع شرحها للهراس (٢٥٧ - ٢٥٩).

وقوله ﷺ «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ»، وقوله ﷺ «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا جَدُّكُمْ مِنْ اللَّهِ فِيهِ بُرْهَانٌ»، وقوله ﷺ «لَا، مَا صَلَّوْا»، قال ابن حجر رحمه الله: «وملخصه أنه ينعمل بالكفر إجماعاً، فيجب على كل مسلم القيام في ذلك: فمن قَوِيَ على ذلك فله الثواب، ومن داهن فعله الإثم»، (١).

فإن عجزوا عن إزالته وإقامة البديل، أو لا تنتظم أمور السياسة والحكم بإزالته في الحال خشية الاضطراب والعرضى وسوء المآل؛ فالواجب الصبر عليه وهم معذورون، لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة ١٦)، وقوله ﷺ: «فَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِشَيْءٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»، وهذا أحقُّ موقعاً من الخروج عليه لأن «دَرْءَ الْمَقَاصِدِ أَوَّلُ مِنْ جَلْبِ الْمَصَالِحِ»، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (البقرة ١٩٥).

قال العلامة ابن باز رحمه الله: «إذا رأى المسلمون كفراً بواحا صلحهم من الله فيه برهان فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم

- (١) أخرجه مسلم في «الإمامة» رقم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك ؓ.
- (٢) أخرجه البخاري في «الفتح» باب قول النبي ﷺ «سَتَرُونَ بَعْضِي أَمْوَرًا تُكْثِرُونَهَا»، (٧٠٥٦)، ومسلم في «الإمامة» رقم (١٧٠٩)، من حديث عباد بن الصامت ؓ.
- (٣) أخرجه مسلم في «الإمامة» رقم (١٨٥٤)، من حديث أم سلمة ؓ.
- (٤) «فتح الباري» لابن حجر (١٢٣/١٢٣).
- (٥) أخرجه البخاري في «الاختصاص بالكتاب والسنة»، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٧٢٨٨)، ومسلم في «الحج» رقم (١٣٣٧)، واللفظ له من حديث أبي هريرة ؓ.

قدرة، أمّا إذا لم تكن عندهم قدرة فلا يخرجون، أو كان الخروج يسبب شراً أكثر، فليس لهم الخروج، رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها أنه، لا يجوز إزالة الشرّ بما هو أشدّ منه، بل يجب درء الشرّ بما يزيله أو يخفّفه، أمّا درء الشرّ بشرّ أكثر فلا يجوز بإجماع المسلمين^(١).

قلت: وتلحق هذه الصورة بالمرحلة المكيّة التي كان عليها النبي ﷺ وأصحابه قبل الهجرة، فقد كانوا تحت ولاية الكفار، وقد أمروا فيها بالدعوة إلى الله تعالى وكفّ الأيدي عن القتال والصبر حتى يفتح الله عليهم أمرهم ويفرّج كربهم وهو خير الفاتحين، قال تعالى ﴿أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْقُرْآنَ فَذَلِكُمْ كَلِمَاتُ الْبُرْهَانِ﴾ (الأنعام: ١١٧).

هذا، وجدير بالتنبيه أنّه إذا تعدّد الأئمة والسلاطين فالطاعة بالمعروف إنّما تجب لكل واحد منهم بعد البيعة له على أهل القطر الذي تنفّذ فيه أوامره ونواهيّه، وضمن هذا السياق يقول الشوكاني رحمه الله: «وأمّا بعد انتشار الإسلام واتساع رقعته وتباعد أطرافه، فمعلوم أنّه قد صار في كلّ قطر أو أقطار الولاية إلى إمام أو سلطان، وفي القطر الآخر أو الأقطار كذلك، ولا يتنفذ لبعضهم أمر ولا نهى في قطر الآخر وأقطاره التي رجعت إلى ولايته، فلا بأس بتعدّد الأئمة والسلاطين، ويجب الطاعة لكل واحد منهم بعد البيعة له

(١) انظر «مراجعات في فقه الواقع السياسي والفكري» للرفاعي (٢٤) وللشيخ ابن

عشيم رحمه الله كلامه نفسه في «الشرح المتع على راد المستع» (١١/ ٢٢٢)

على أهل القطر الذي ينفذ فيه أوامره ونواهيها، وكذلك صاحب القطر الآخر، فإذا قام من يتازعه في القطر الذي قد شئت فيه ولايته وبإيمه أهله كان الحكم فيه أن يُقتل إذا لم يتب، ولا تجب على أهل القطر الآخر طاعته ولا الدخول تحت ولايته لتباعد الأقطار، ...

فأعرف هذا فإنه المناسب للقواعد الشرعية، والمطابق لما تدلُّ عليه الأدلة، ودفع عنك ما يقال في مخالفتها، فإن العرق بين ما كانت عليه الولاية الإسلامية في أول الإسلام وما هي عليه الآن أوضح من شمس النهار، ومن أنكر هذا فهو مباغت لا يستحق أن يُخاطب بالحجة لأنه لا يعقلها،^(١)



في ضوابط نصيحة الأمة المسلمين [حكاماً وعلماء]

نص السؤال:

ترجو - من فضيلتكم - بياناً حول حديث النصيحة المشهور، وأين يمكن نصيب العلماء والدعاة والأئمة في قوله ﷺ: **لَا تَنْصَحُوا الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ** ؟ وهل توجيه النصيح للعلماء والدعاة وتبيين أخطائهم عن طريق شبكة الأنترنت يُعدّ من النصيح المشروع ؟ وكيف يتم نصيحهم إذا دعت الحاجة إلى ذلك ؟

الجواب:

ينبغي على المسلم أن يعلم أن للخلق حقوقاً عليه، وأدباً يلزمه القيام بها إرادة، سواء كانوا أقاربه أو جيرانه أو إخوانه أو غيرهم، ومن هذه الحقوق والآداب التي يسلك سبيلها مع الخلق أن يُنصَح لهم الخير في الشيء الذي يريد أن ينصَحهم به، ويُطْلَعهم على الصواب في الأمر الذي يقصد توجيههم إليه إحساناً إلى الخلق، صادراً عن رحمة ورفقة للمنصوح لهم، وعبادة خالصة بالنصيحة، وقربة يتقرب بها إلى الله تعالى.

ومن منطلق الأخوة الإيمانية فإن أعظم مَنْ يفي لهم بحق النصيحة مع القيام بواجبها اتجاههم، هم «أئمة المسلمين» عامة سواء كانوا أهل الأمن والاستقرار من الحكّام، أو أهل الإرشاد والدلالة من العلماء، ذلك لأن أهل العلم بالقرآن والسنة وحلّة الفقه والحكمة والاجتهاد، والدّعاة إلى الله بالحقّة والبرهان يُصنّفون مع أئمة المسلمين من الحكّام والأمراء وقادتهم ومن يوبى عنهم، تُشمَلهم جميعاً عبارة: «وَلَا يُؤْمَرُ الْمُسْلِمُونَ» الواردة في حديث النصيحة المشهور في قوله ﷺ: «الَّذِينَ النَّصِيحَةُ، فُلْنَا لَيْنٌ؟ قَالَ: اللَّهُ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلَا يُؤْمَرُ الْمُسْلِمُونَ وَهَؤُلَاءِهِمْ»^(١)، وهم أولو الأمر كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَاطِيعُوا أَهْلَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (نساء: ٥٩)، فالعلماء هم قادة الأمة بشرعية الإسلام، والحكّام والأمراء قادة الأمة بالسلطة والتنفيذ. وقد جعل الله سبحانه طاعة أولي الأمر تابعة لطاعته وطاعة رسوله ﷺ، إذ «لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»^(٢)، وعمّا يدلّ على جواز إطلاق اسم أولي الأمر على العلماء قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا الْمُؤْمِنُونَ يُسَبِّحُوا حَمْدَكَ قَوْلًا نَقَرَمِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ وَهُمْ طَائِفَةٌ يَسْتَغْفِرُ فِي الزَّيْنِ وَيُسَبِّحُ قَوْمَهُمْ﴾ (نساء: ١٠٣) ﴿خبره﴾ فقد أوجب الله الخلد بإندادهم، وألزم المسلمين قبول قوهم، ويدل

(١) أخرجه مسلم كتاب «الإيمان» (٤٤/١)، رقم: (٥٥)، من حديث تميم الداري رضي الله عنه.
 (٢) أخرجه أحمد في «المستدرك» (٢٠٦٥٣)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧٠/١٨) والنسائي، من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه والحديث صحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٧٥٢٠).

عليه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: ٥٩)، إذ ليس لغير العلماء معرفة كيفية رد المتنازع فيه إلى الكتاب والسنة، فدل هذا على صحة كون سؤال العلماء واجباً وامتنال فتواهم لازماً^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَرُدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّكَ أَتَى الَّذِينَ يَسْتَخِجُونَكَ بِهِمْ﴾ (النساء: ٥٨)، والمستنيط إنما هو العالم الفقيه الذي يستخرج الحكم باجتهاده وفهمه، فالآية دلت على أن القياس والاعتبار حجة في الشرع وأنه صفة لأولي الأمر، فلذلك ذهب ابن عباس رضي الله عنه إلى أن «أولي الأمر» هم العلماء حيث كانوا، وهو قول جابر ومجاهد وغيرهم من السلف، وبه قال مالك رحمه الله جميعاً، ولا مانع من إرادة الصنفين معاً، فالعلماء أهل الإرشاد والدلالة يُسْتَدُّ إليهم في أمر الشرع والعلم به، والحكام والأمراء أهل الإلزام والتنفيذ يُسْتَدُّ إليهم في تنفيذ الشرع وإمضائه، فبصلاح العلماء والحكام تصلح الأمور وتستقيم، وبفسادهم تفسد الأمور وتضطرب وتتحرف، قال ابن تيمية رحمته الله: «وأولو الأمر أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس؛ وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة وأهل العلم والكلام؛ فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس»^(٢).

فإذا تقرر هذا، فإن طريقة النصيحة التي يحصل بها المقصود وتسلم من

(١) «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٦٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/ ١٧٠).

المحذور هي التي تُحاط بجملة ضوابط، أصعها بين يدي الناصح وهي:
 أولاً: الإحلاص في النصيحة وابتغاء وجه الله بها؛ لأن النصيحة عادة
 وإحسان وشفقة وخبرة على المصوح، وقد سماها النبي ﷺ ديناً في قوله
 «الدين النصيحة»، لذلك ينبغي أن يكون المراد منها وجه الله تعالى ورضاه،
 والإحسان إلى خلقه، والخلد من اتباع سُبُلِ الهوى، والتماس حفظ النفس
 بالتأنيب الذي يقصد به الإهانة والشتم في صورة النصيح. وفي معرض التفريق
 بين النصيحة والتأنيب يقول ابن القيم رحمه الله: «النصيحة: إحسان إلى من تنصحه
 بصورة الرحمة له والشفقة عليه والخبرة له وعليه، فهو إحسان محض يصدر
 عن رحمة ورقية، ومراد الناصح بها وجه الله ورضاه، والإحسان إلى خلقه، فيتلطف
 في بلها غاية التلطف، ويحتمل أذى المنصوح ولا يمتنه، ويعامله معاملة الطبيب
 العالم المشفق للمريض المشتج مرضاً، وهو يحتمل سوء خلقه وشرامته ونفرته،
 ويتلطف في وصول الدواء إليه بكل ممكن فهذا شأن الناصح».

وأما المؤنب فهو رجل قضى التعير والإهانة وذم من آثبه وشتمه في
 صورة النصيح، فهو يقول له «يا قاهل كذا وكذا، يا مستحقاً الدم والإهانة»،
 في صورة ناصح مشفق.

وعلاوةً على هذا أنه لو رأى من يُحِبُّه ويحسن إليه على مثل عمل هذا أو شر
 منه لم يعرض له، ولم يقل له شيئاً، ويطلب له وجوه المعاذير، فإن غلب قال
 «وَأَنَّى خُسِفَتْ لَهُ الْعَصَمَةُ؟» والإنسان عرضة للخطأ ومحاسن أكثر من مساويه،
 والله خفور رحيم»، ونحو ذلك.

فيا عجباً، كيف كان هذا لمن يحبه دون من يبغضه ؟ وكيف كان حظ ذلك منك الثاني في صورة النصيح، وحظ هذا منك رجاء العفو والمغفرة وعلّب وجوه المفاير ؟^(١).

ثانياً: تطهير القلب من الميل والعش في مناصحة أئمة المسلمين، فيحب لهم ما يحب لنفسه، ويكره لهم ما يكره لنفسه لأن النصيحة منافية للميل والعش ولا تتجملها بحال، وقد أخبر النبي ﷺ عن ذلك بقوله: «ثلاث لا يُقبل عليهن قلب مسلم إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين - وفي لفظ: طاعة ذوي الأمر - ولزوم جماعتهم، فإن الدعوة تحيط من ذرائعهم»^(٢)، دلل لأن هذه الثلاث تنفي الميل والعش ومفادات القلب وسعائمه كما بين ذلك ابن القيم رحمه الله^(٣).

ثالثاً: التأكد من وقوع المنصوح في مخالفة أو صكر قضت بلمه النصوح الشرعية، أو دلت على حكمه الأصول الشرعية، فإن تثبت الناصح من حقيقة المخالفة أو عين المنكر وعرف مراقبهم منه نظر إلى سيرتهم في حكمهم ودعوتهم،

(١) «الروح» لابن القيم (٤٤٢).

(٢) أخرجه الترمذي كتاب «العلم»، باب ما جاء في تحت هل يبيع السباع (٢٦٥٨)، من حديث عبد الله بن مسعود ؓ والحدث مسنده الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٧٦٠ / ١)، ورواية «طاعة ذوي الأمر» أخرجه النازمي في «سته»، باب الاقتداء بالعلماء (٨٦ / ١)، من حديث جبير بن مطعم ؓ.

(٣) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١ / ٢٧٧-٢٧٨).

فإن كانت حسنة حل كلامهم على الوجه الحسن، لقوله تعالى: ﴿وَأَلْبَسُوا لَهُمِ الْكُفْرَ﴾ [الأنعام: ١١٠] وإن كانت سيرتهم غير ذلك حل كلامهم على الوجه السيئ، لقوله تعالى: ﴿وَأَلْبَسُوا لَهُمِ الْكُفْرَ﴾ [الأنعام: ١١٠] أما إذا عرف مراد كلامهم ولكنه جهل حكم الشرع فيه، فالواجب أن لا يتدخل بنصيحة غير مصطفية بالحق، ذلك لأن العلم ما قام عليه الدليل وشهد له البرهان وأهدته الحجة.

رابعاً ومن وجوه النصيحة لأئمة المسلمين:

- ١ - محبة صلاحهم ورشدهم وعلمهم وما يحملونه من علم وتقوى، ومحبة اجتماع الأمة عليهم وكرامة افتراق الأمة عليهم، والتعاون معهم على الحق وطاعتهم فيه، والدهاء لهم بالثبات والتقوى والصلاح والتوفيق والساد.
- ٢ - تصديقهم بما يروونه من الأحاديث وما أدلوا به من الآراء والأقوال النابعة من الاجتهاد المبني على مصادر التشريع ومداركه ما داموا وعادة للمعلم وأهلاً للشفقة.

وبناء عليه، فليس من حق الباصح بالضرورة أن يجذ حدى إيجاباً لنصيحته، فإن تضمنت نصيحته حكماً عقدياً ثابتاً عند أهل السنة والجماعة، أو حكماً شرعياً مجتمعا عليه، أو حكماً راجعاً مؤيداً بقوة الأدلة، فإن قبلوا بنصيحته فإنه يحمد الله على توفيقه لقبولهم لها ويتعاون معهم عليها، وإن كانت الأخرى فمزاؤه أنه أدى الواجب نحوهم، ولا يتعاون معهم فيما خالفوا فيه الحق، إذ

«لَا طَاعَةَ لِخُلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ»، والناصح لا يعادي من ينصحه إذا لم يقبل نصيحته بل يدعو لهم بالهداية والسداد، بخلاف المؤنب فإنه بضد ذلك، قال ابن القيم رحمه الله: «ومن العروق بين الناصح والمؤنب: أَنَّ الناصح لا يعاديك إذا لم تقبل نصيحته، وقال: «قد وقع أجري على الله، قبلت أو لم تقبل، ويدعو لك بظهر العيب، ولا يذكر عيوبك ولا يُبَيِّنُها في الناس، والمؤنب بضد ذلك»^(١).

أما إذا كانت نصيحته خافية عما سبق تقريره فلا يتعامل هليهم إذا تركوا العمل بنصيحته لاحتمال عدم تضمنها - في نظرهم - فقها سليما أو حكما واجب الأخذ به، أو كانت النصيحة خارجة عن الموضوع الذي قرروه فتقع على غير وجهها ومرامها، أو ألزمهم بمقتضى حديث لم يعملوا به لئولة ضعفه عندهم أو العكس، أو تركوا العمل بها بما لا يبلغ له من العلم وسحر ذلك، فلا تُرْفَعُ إليهم نصيحة حكم مصحونها منسوخ أو مرجوح أو مردود بالنصوص الشرعية أو مدفوع بالإجماع أو تمثلت النصيحة في قول مخالف للقياس والمصلحة والاعتبار.

٣ - تذكيرهم بالمسؤولية الملقاة على عاتقهم، وتعميقهم بالأخطاء والمخالفات التي وقعوا فيها يرفق وحكمة ولطف، والأصل في وعظهم أن يكون سريا، وإذا طلبوا تقديم النصيحة أمامهم علنا وقتحوا على أنفسهم باب

(١) «الروح» لابن القيم (٤٤٣).

إبداء الرأي والانتقاد وأذنوا فيه؛ فيجوز مصيحتهم بالحق من غير هتك ولا تعيير لمساقتها للجانب الأخلاقي، ولا خروج بالقول والفعل لمخالفته لمنهج الإسلام في الحكم والسياسة، ويتم وعظهم سرًا إثمًا عن طريق خطاب سري مرسل إليهم عبر البريد الخاص أو الإلكتروني، وإثما بتسليمه يدويًا من قبل ثقة، أو بطلب لقاء أحوي يُبَرَّرُ إليهم فيه بالنصيحة، ونحو ذلك من أسباب حصول الانتفاع بالنصيحة في مجال الدعوة والتعليم والإعلام.

قال الشافعي: «من وعظ أخاه سرًا فقد نصحه ورأاه، ومن وعظه علانية فقد فضحه وشانه»^(١).

وقال ابن رجب رحمته الله: «وكان السلف إذا أرادوا نصيحة أحد وعظه سرًا، حتى قال بعضهم: «من وعظ أخاه فيما بينه وبينه فهي نصيحة، ومن وعظه على رؤوس الناس قاتلًا ويخيه». وقال الفضيل بن عياض رحمته الله: «المؤمن يستر وينصح، والعاجز يهتك ويعبر». قال عبد العزيز بن أبي رواد: «كان من كان قبلكم إذا رأى الرجل من أخيه شيئًا يأمره في رفق فيؤجر في أمره ونهيه، وإن أحد هؤلاء يخرق بصاحبه فيستعضب أخاه ويهتك ستره، ومثل ابن عباس رضي الله عنه عن أمر السلطان بالمعروف ونهيه عن المنكر، فقال: «إن كنت فاعلاً ولا بد فقيا بينك وبينه»،^(٢).

(١) «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩/ ١٤٠)، «شرح مسلم» لنووي (٢/ ٢٤٤).

(٢) «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (٧٧).

وله در الشافعي اذ يقول:

تَمَنَّنِي بِمُضْجِكَ فِي انْفِرَادِي وَجَيَّسِي النَّصِيحَةَ فِي الْجَمَاعَةِ
قَدَرُ النَّصِيحِ بَيْنَ النَّاسِ نَوْعٌ وَمِنَ التَّوْبِيخِ لَا أَرْضَى اسْتِجَاعَهُ
وَإِنْ نَحَا لَمَتْنِي وَعَصَيْتَ قَوْلِي فَلَا تَجْرِعْ إِذَا لَمْ تُعْطَ طَاعَةُ^(١)

وعليه، فليس من طرق النصيحة تمريرها على شبكات الأنترنت والصحف والمجلات وغيرها إذا لم يأذن فيها المصروح له، فإن أذن فإنه يراعى الجانب الأخلاقي في التعامل بالنصيحة معه تفصيلاً لتعميم فائدة النصيحة، ذلك لأن هذه الوسائل موجهة ابتداء للإعلام والشهير والتلبيح، وقد تُستفمَل غالباً في بعض الشبكات ووسائل الإعلام للتعبير والإهانة والذم في صورة النصيحة، الأمر الذي يقضي بمنافاتها للنصيحة في قالبها السري والأخلاقي، لأنها بهذا الشكل تدخل في التأنيب والتنشيع.

٤ - صيانة اللسان عن ذمهم وتجريرهم وإهانتهم، والامتناع عن سيئهم ولعنهم، والشهير بعيوبهم ومساوئهم؛ لأن ذلك يوجب هداوتهم والخطأ من قدرهم والانتقاص من شأنهم. وفتح مجال الإغارة عليهم بالقذح والطعن يُفْقِدُهم الهيبة ويجعلهم محلّ التهمة، الأمر الذي يُخْشَى من ورائه ضياع الأمة شريعةً وأماً، إذ في اتهام العلماء في أقوالهم ومعارفهم تضييعٌ للشريعة لكونهم أهل الإرشاد والدلالة، وفي فقد الثقة في الأمراء والحكام تضييعٌ للأمر

(١) في آداب النصـ من «ديوان الشافعي» (٥٦).

والاستقرار، وضمن هذا المعنى يقول الشيخ ابن عثيمين رحمته الله : «ولما نرى أن من الخطأ الفاحش ما يقوم به بعض الناس من الكلام على العلماء أو على الأمراء، فيملأ قلوب الناس عليهم بغضا وحقدا، وإذا رأى شيئا من هؤلاء يرى أنه منكر فالواجب عليه النصيحة، وليس الواجب عليه إنشاء هذا المنكر أو هذه المعارضة، ونحن لا نشك أنه يوجد خطأ من العلماء، ويوجد خطأ من الأمراء، سواء كان متممنا أو غير متمم، لكن ليس دواء المرض بإحداث مرضي أعظم منه، ولا روال الشرِّ بِشَرِّ أَشَرِّ منه أبدا، ولم يضرَّ الأمة الإسلامية إلا كلامها في هوائها وأمرائها، وألها الذي أوجب قتل عثمان ؟ هو الكلام فيه، تكلموا فيه، وأنه يجافي أقاربه وأنه يفعل كذا ويفعل كذا، فحصلت الناس في قلوبها عليه، ثم تولد من هذا الحمل كراهة وبغضاء وأهواء وعداء، حتى وصل الأمر إلى أن قتلوه في بيته، وتفرقت الأمة بعد ذلك، وما الذي أوجب قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب إلا هذا ؟ خرجوا عليه وقالوا: إنه مخالف الشرع وكفروا، وكفروا المسلمين معه، وحصل ما حصل من الشر.. وأرى أنه يجب الكف عن مثل مساوي الناس ولا سيما العلماء والأمراء وأنه يجب إصلاح الخطأ بقدر الإمكان، ولكن بالطريقة التي يحصل بها المقصود ونسلم فيها من المحذور»^(١).

وأخيرا، اختتم هذه الكلمة بما ذكره ابن دقيق العيد رحمته الله حيث قال:

(١) «لقاء الباب المفتوح» لابن العثيمين (١٠/٣٢)

«وأما النصيحة لأئمة المسلمين. فمعاونتهم على الحق وطاعتهم وأمرهم به، وتنبيههم وتذكيرهم برفق ولطف، وإعلامهم بما غفلوا عنه، وتليينهم من حقوق المسلمين، وترك الخروج عليهم بالسيف، وتأليف قلوب الناس لطاعتهم والصلاة خلفهم، والجهاد معهم وأن يذوقو لهم بالصلاح»^(١).



(١) «شرح الأربعين النووية» لابن دقيق العيد (٥٣).

في حكم التشهير بالحكام في المعامل والمجامع

نص السؤال:

نريد منكم - جزاكم الله خيراً - أن تيسر لنا حكم التشهير بالحكام على المنابر وفي مجامع الناس، هل هو من منهج السلف الصالح - مع التخصيل إن أمكن - ؟

الجواب:

اعلم أن طريقة أهل السنة في الإنكار على ولاية الأمر وموقفهم من إبداء النصيحة لهم: هي وسط بين الخوارج والروافض، حيث إن الخوارج والمعتزلة يميزون الخوارج على الحاكم إذا فعل مكرراً، بينما الروافض يكون حكمهم ثوب القداسة، ويتزولونهم مرتبة العصمة، أما سبيل أهل السنة والجماعة فوجوب الإنكار، لكن بالضوابط الشرعية الواردة في السنة المطهرة التي كان عليها سلف الأمة.

فمنهج أهل السنة والجماعة في مناصحة ولاية الأمر فيما صدر منهم من منكرات أن يُناصحوهم بالخطاب سرّاً وبالرفق، ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِّئَلَّا﴾ [٢٤]، هذا إن وصلوا إليهم، أو بالكتابة والوساطة إن تعذر الوصول إليهم، مع

تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَأَنْ تُتَّصِمُوا مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ، وَيَسْعَظُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ»^(١).

ويُشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يعرف ما يأمر به وما ينهى عنه، موضوعاً وزماً ومكاناً واستعداداً، وأن يكون رفيقاً فيما يأمر به وينهى عنه، صابراً على ما يلقاه من الأذى، قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالسُّبْحِ﴾^(٢) (النمر)، وقال: ﴿يَخْبِئُ أَعْيُنَ الْفُكْرَةِ وَأَسْرَ السُّعُوفِ وَأَنَّهُ هِيَ الشُّكْرِ وَأَصْبَرَ عَلَى مَا أَصَابَكَ﴾ (البقره ١٧).

هذا ما شهدت له السنة النبوية والآثار السلفية، وطريقة الإنكار على الولاة مبسوطه في كتب السنة وغيرها من كتب أهل العلم.



(١) أخرجه مسلم (٢/ ٨٢٠) في «الأخضية» رقم (١٧١٥)، وأحمد في «مسند» (٨٧٩٩) واللفظ له، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولم يرد عند مسلم جملة «وَأَنْ تُتَّصِمُوا مِنْ وَلَاءِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ»

في رفع شكوى جماعية لأولي الأمر لإزالة منكر

نص السؤال:

كيف يتصرف المسلم الميؤر على دينه مع أناس يسبون الله ودينه في الطرقات ؟ وهل يجوز الإمضاء على شكوى جماعية يطالب فيها المشتكون السلطات المعنية بالتصدي للتجاوزات التي تصدر من بعض المحرفين ؟

الجواب:

قد أجمعت الأمة على وجوب إنكار المنكر لئلا يهتدى به من صلاح العباد والبلاد، قال تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ اتُّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَخْتَوْنَ قُلُوبَكُمْ وَالْمَرْءُ عَلَى مَا يَبْتَغِي وَيُؤْتِيهِ اللَّهُ مِنَ الْغَنَاءِ وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَشَرُهُنَّ مُطَهَّرَاتٌ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الشُّحْرِ وَيُحْسِنُونَ الصَّلَاةَ وَآتَوْنَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ أَمْرًا أَرْسَلَهُمْ اللَّهُ لِيُخْرِجَهُمْ مِنْ ظُلُمَاتٍ إِلَى نُورٍ ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِعَمَلِهِمْ خَبِيرًا ۖ ﴾ [النور: ١١٠] .

ولكن كل بحسب قدرته على تغيير المكر بالقول أو الفعل بيده أو بلسانه أو بقلبه لقوله ﷺ: « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ

قِيلَ إِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ قِيْلِيهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيْتَانِ^(١).

وإنكار المنكر بالقلب من الفروض العينية، ويكون بكراهة المنكر وحصول الأثر في القلب بسبب ذلك، ولا يسقط الإنكار بالقلب عن أحد في كل الأحوال، قال عليه السلام: «إِذَا حُمِلَتْ الْحَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ كَانَ مَنْ شَهِدَهَا فَكَرِهَهَا - وَقَالَ مَرَّةً أَنْكَرَهَا - كَانَ كَمَنْ هَابَ هَبًا، وَمَنْ هَابَ هَبًا لَرَضِيَهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا»^(٢).

أما التفسير باليد واللسان فهو على الكفاية، ويتمتع بتغيير المنكر - وجوباً - على الواحد من الجماعة إذا لم يتغير إلا به لقدرته عليه، والتفسير باليد يكون من السلطان ونوابه في الولايات العامة، ويموز استعمال التدرُّج الإداري والأمني لرفع المنكرات وقمع أهل المعاصي والفجور وتخليص الناس من أضرارهم، برفع شكوى جماعية أو منفردة للمصالح المعنية وبالطرق الإدارية المعلومة من غير أن يأخذ هذا المسلك طابع تأليب الناس على ولاية أمورهم، والنشهر بمحورهم بسببها والتشجيع عليهم؛ لأن هذا المسار يؤدي بطريق أو بآخر إلى إثارة الرصاص وإشعال الفتنة، ويوجب الفرقة بين الإخوة، وهذه النتائج غير مَرْضِيَّة شرعاً، والغاية فيها لا تبرر الوسيلة.

هذا، والتفسير باليد واجب - أيضاً - على مَنْ يمتنع بقدرة على التفسير في

(١) أخرجه مسلم في «الإيمان» (٤٩)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أبو داود «كتاب الملاحم»، باب الأمر والنهي (٤٣٤٥)، عن العزم بن حميرة

الكندي رضي الله عنه، والحديث حقه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٨٩).

الولايات الخاصة كصاحب البيت مع من هم تحت سقفه وولايته، أو من له عليهم سلطة أدبية كالمعلم والمدرس مع تلامذته ونحوهم، وإلا انتقل إلى الإنكار باللسان.

والتعير يعني أن يكون بأسلوب اللين والمجاملة والمداواة والحكمة والموعظة الحسنة، كما مضت على ذلك الآيات والأحاديث الشرعية، وهذا إذا كان الدين والمداواة أنفع له وأبلغ في الزجر، فالباس يحتاجون إلى المداواة والرفق والأمر بالمعروف بلا غلظة إلا رجلاً مُعلنًا بالفسق فلا حُرمة له كما قال الإمام أحمد، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (النور: ١٧٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْحُسْنِ إِلَّا إِلَيْهِ مُتَلَكِّمُ الْوَعْدِ﴾ (البقرة: ١٧٣).

هذا، ولا يجب على الواحد مصابرة أكثر من اثنين إلا إذا قدر على ذلك، ولا يسقط عنه واجب الإنكار بالسب والشتم والكلام السيئ إذا قوي على رده مع وجوب تحمّل الأذى والصبر لله رب العالمين، قال تعالى: ﴿يَبْنَؤُا فَعِزُّ الْمُسْلِمِينَ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْتَ فِي الْمُنْكَرِ وَاصٍ حَلِيمٌ﴾ (آل عمران: ١٧٣).



في إنفاضة المقاطعة الجماعية بولي الأمر

الأصل المقرّر في عموم التعامل مع الكفار جوازُه مُطلقاً سواء كانوا أهل ذمّة أو مستأمنين أو محاربين، ويُستثنى من ذلك ما إذا كان الحرام في ذات المتعامل فيه كالعروض المحرّم مثل الخمر ولحم الخنزير والميتة، أو كالمنفعة غير المباحة مثل: الزيادة الربوية، والعين غير المباحة مثل العنب يُتخذ خمرًا، أو ملك العين أو إيجارها لعائنة محرّم، وكذلك يحرم التعامل في الوسائل التي يستعين بها أهل الحرب على أهل الإسلام أو يستعينون بها على إقامة دينهم وأعيادهم، ولا يبيع مصحّب ولا العبد المسلم للكافر مطلقاً، في هذا هذا لمعاملتهم جائزة إجمالاً^(١)، ويدلّ عليه ما ثبت من معاملة الرسول ﷺ وأصحابه أهل مكّة قبل الهجرة، ومن يردّ عليها من طوائف الكفار، كما عامل من وفد إلى المدينة من الأعراب الباقيين على الشرك، وبعد هجرته ﷺ إلى المدينة عامل هو ﷺ وأصحابه اليهود من أهل المدينة ومن حولها من الأعراب، وكانت معاملة الصحابة لهم - أيضاً - بحرأى منه ومسمع، ولم يُنقل - على كثرة معاملاتهم التجارية والمالية وطول مدتها - أنّ النبي ﷺ مع معاملة

(١) «المجموع» للنووي (٤٠/١١).

الكافر مهما كانت صفة كفره عناداً أو جهلاً أو نفاقاً، بل ثبت في أحاديث كثيرة تعامل النبي ﷺ وأصحابه مع يهود المدينة بالبيع والشراء، والقرض والرهن، وغير ذلك من المعاملات المالية والتجارية المباحة في ملتنا، وقد بَوَّبَ البخاري رحمه الله لهذا المعنى «باب الشراء والبيع مع المشركين وأهل الحرب»^(١).

هذا، وليس جواز معامل الكفار من الركون المهيء عنه، بل هو مستحب بما ثبت من حديث عائشة رضي الله عنها: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ وَارْتَمَنَ مِنْهُ جِرْهًا مِنْ حَدِيدٍ»^(٢)، ولا يستعاد من الحديث جواز بيع السلاح للكفار، لأن الدرع ليس من السلاح، والرهن ليس بيعاً، واليهودي كان من المستأمنين تحت الحماية والحراسة فلا يُخشى منه سطوة، أما إهانة أهداء الله بالأسلحة فقد تقدم تحريم التعامل معهم فيها إجماعاً، بل هي معدودة من الخيانة العظمى.

وعليه، فالتمسك بمبدأ جواز معامل الكفار - وخاصةً فيما للمسلمين فيه حاجة - فإنه لا يقدح أصلاً في عفيفة الولاء والبراء التي هي من أوثق عرى الإسلام، ما دام أنه يُمحض الشرك والكفر وأهلها، ولا يرضاهما ولا يُعزَّزُ بهما، ولا يُتَّجَدَّ الكفار أولياء يلقي إليهم بالموقة، ولا يناصرهم ويمدحهم ويعيهم على المسلمين، ولا يتشبه بهم فيما هو من خصائصهم دنيا وديناً، ولا

(١) «صحيح البخاري» (٥٢٤/١) في «اليوع»

(٢) أخرجه البخاري في «السلم» (٢٢٥٢) باب الرهن في السلم، ومسلم (٧٥٣/٢) في

«المساقاة والمزارعة» رقم (١٦٠٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها

يَتَحَلَّاهُمْ بِطَانَةً لَهُ يَحْفَظُونَ سِرَّهُ، وَيَتَوَلَّوْنَ أَمْرَهُ أَصْحَالَهُ، وَلَا يَتَحَاكَمُ إِلَيْهِمْ، أَوْ يَرْضَى بِحُكْمِهِمْ، وَيَتْرَكُ حُكْمَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَلَا يُعْظِمُ الْكَافِرَ بِقَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ، وَلَا يَشَارِكُهُمْ فِي أَعْيَادِهِمْ وَأَفْرَاحِهِمْ، وَلَا يَسْتَتِمُّ عَلَيْهِمْ، وَلَا يُوَالِيهِمْ فِي أَيِّ شَيْءٍ فِي الظَّاهِرِ وَالْبَاطِنِ، وَلَا يَدَاهِنُهُمْ وَيَجَامِلُهُمْ عَلَى حَسَابِ الثُّمَنِ، تِلْكَ هِيَ بَعْضُ حَقُوقِ الْبِرَاءَةِ الَّتِي يَلْتَزِمُ بِهَا الْمُسْلِمُ عَقِيدَةً وَحَمَلًا، وَبِهَا تَحْصُلُ مَخَالَفَةُ أَصْحَابِ الْجَاهِلِيَّةِ، وَتَتَحَقَّقُ لَهُ الشَّخْصِيَّةُ الْفَاتِيَّةُ الْمُسْتَغْلَّةُ، سِيرًا عَلَى الْهَدْيِ الْقَوِيمِ وَالصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ، وَهِيَ أَعْظَمُ مِنْ مَقَاطَعَةِ السَّلْعِ وَالْبِضَائِعِ، إِذْ هِيَ مِنْ لَوَازِمِ الشَّهَادَةِ وَمَكْمَلَاتِ الْإِيمَانِ، لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، وَأَعْطَى اللَّهَ، وَفَتَعَ اللَّهَ، فَقَدْ اكْتَمَلَ الْإِيمَانُ»^(١)

هذا، وَأَمَّا مَقَاطَعَةُ بِضَائِعٍ وَمَتَجَاتٍ بِعَظْمِ الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ فَإِنَّ حُكْمَهَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ طَبِيعَةِ الْمَجْتَمَعِ الْمُسْلِمِ وَقُوَّةِ شَوْكَتِهِ، وَانْعِكَاسَاتِ الْمَقَاطَعَةِ عَلَيْهِ، ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ أَنَّ الدَّوْلَةَ الَّتِي يَعْتَمِدُ اقْتِصَادُهَا وَصَاعَتُهَا عَلَى اسْتِيرَادِ الْمَتَوَجَّاتِ التِّجَارِيَّةِ وَالْمَوَادِّ الْمَصْنُوعَةِ مِنَ الدُّوَلِ الْكَافِرَةِ، فَهِيَ مَرَهُونَةٌ بِهَا لِضَعْفِهَا، وَالْكَفَرُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَالْكَفَارُ عَلَى قَلْبِ رَجُلٍ وَاحِدٍ عَلَى أَهْلِ الْإِسْلَامِ، فَلَوْ قُوطِعَتْ بَعْضُ الْبِلَدَانِ الْكَافِرَةِ فَإِنَّ الْارْتِبَاطَ بِغَيْرِهَا يَبْقَى مُسْتَمِرًّا عَلَى الدَّوَامِ لِانْتِمَاءِ قِيَامِ الْأُمَّةِ بِغَيْرِهَا، وَلَوْ تَارَلَتْ هَذِهِ الدُّوَلُ لِحَسَابِ الْمَقَاطِعِينِ فَإِنَّهَا لَا تَعُودُ بِمَصْلَحَةِ الْإِسْلَامِ وَمَنَافِعِ الْمُسْلِمِينَ لَهَا نَهْمٌ وَضَعْفٌ شَوْكَتِهِمْ.

(١) أخرجه أبو داود في السنة (٤٦٨١) باب الدليل على ريادة الإيمان وتقصاته، من حديث أبي أمامة رضي الله عنه وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة» (١/٧٢٨) رقم (٢٨٠)

وهذه النظرة للألفية تقديرية، غير أن ولي الأمر المسلم - في مراعاته لمصالح المسلمين وتقديره للمفاسد - إن حُكِّم سلطته التقديرية، بمشورة أهل الرأي والسداد، واختار المقاطعة الجماهيرية لأي بلد كافر، كحل مناسب يُعَلِّي به راية الدين، وينصر به المسلمين، ويخزي به الكافرين، فإن طاعته فيها اختاره وحكم به لازمة لارتباط هذا الاختيار بالشئون الأمية والعسكرية للبلاد التي تُسَاط مهاتها بولي الأمر دونها سواء، جرياً على قاعدة: «تَصَرَّفُ الْحَاكِمُ بِطَأْطُ بِالْمُضْلَحَةِ» إذ إن: «مَنْزِلَةُ الْوَلِيِّ مِنَ الرَّهْبَةِ مَنْزِلَةُ الْوَلِيِّ مِنَ النَّبِيِّ» كما قال الشافعي رحمته الله، وعلى هذا المعنى تُحْمَلُ الأحاديث الصحيحة الواردة في حصاره رحمته الله لبني النضير وتحريق نجيلهم، وفي منع ثمانية بن أنال الذي قال لأهل مكة: «وَلَا وَاللَّهِ لَا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْبَكَاةِ حَبَّةٌ حِنْطَةٍ حَتَّى يَأْذَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»، ^(١) وغيرها من الوقائع الكثيرة الدالة على الجهاد بالمال وغيره من أنواع الجهاد، المبينة هل دره المفاسد وجلب المصالح، فهي محمولة على تقدير إمام المسلمين وإذنه.

ومما تقدّم تقريره، يمكن ترتيب الحاصل منه على شكل ضوابط تظهر

على الوجه التالي:

أولاً: إن الأصل في التعامل التجاري والمالي مع الكفار جوارؤه مطلقاً ما لم يكن التعامل فيه محرماً، سواء كان حياً أو عوضاً أو منفعة أو إجارة، كما لا

(١) انظر «المشورة» للبركشي (١/١٨٣)

(٢) أخرجه البخاري في «الفتح» (٤٣٧٢) باب وفد بني حبيشة وحديث ثمانية بن أنال، ومسلم (٢/٨٤٤) في «الجهاد والسير» (١٧٦٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

يجوز أن يكون فيه إعانة على أهل الإسلام أو إعانة على إقامة دينهم.

ثانيًا: لا حرج على من يتمسك بالأصل السابق، فإنه لا يقدر أبدًا في عقيدة الولاء والبراء، ما دام يلتزم بحقوق البراء السالفة اليان، وبشرط أن لا يتعمد ترك الشراء من المسلم مطلقًا بإيثار الكافر عليه من غير مُسوِّغٍ صادق.

ثالثًا: ولا حرج - أيضًا - على من سلك ميل المقاطعة المتعمدة إن أراد سبيل إضعاف اقتصاد أهل الكفر، وإظهار براءته منهم، وعدم الرضا عنهم، لكن بشرط أن لا تصدر منه تصرفات الفساد والإفساد: إمَّا بتضليل المخالف فيها، أو رميه بموالاتة أعداء الله والتعاون معهم على باطلهم، أو إتلاف الأموال، أو إصاغة السلع والمنتجات بتحويلها وتكيدتها، فإن في ذلك إضرارًا بالمسلم وعدوانًا على ماله وعرضه. ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَاسِقِينَ﴾ (البقرة: ٢٠٥) قال ﷺ: «كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعِزُّهُ»^(١)، وقال ﷺ: «فَإِنْ بَغَاكُمْ وَأَمَّاؤُكُمْ وَأَخْرَاضُكُمْ يَبْكُكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»^(٢)، وقال ﷺ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم في «البر والصلة والآداب» (١١٩٣/٢) رقم (٢٥٦٤)، من حديث

أبي هريرة رضي الله عنه

(٢) أخرجه البخاري في «العلم» باب قول النبي ﷺ «رُبُّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ» (٦٧)، ومسلم في «الفامة والمحاريب والقصاص» (٧٩٩/٢) رقم (١٦٧٩)، عن

أبي بكر رضي الله عنه

(٣) أخرجه أحمد في «مسنده» (٢٨٦٥)، وابن ماجه في «الأحكام» (٢٣٤١) باب من ينهى -

ومن جهة أخرى، لا يجوز أذية الكافر في دمه وماله وعرضه إن لم يكن محارباً لقوله عليه السلام فيما روى عن الله تبارك وتعالى أنه قال: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا حَرِّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا فَلَا تَظَالَمُوا»^(١)، وقوله عليه السلام: «أَلَا مَنْ ظَلَمَ مُعَاهِدًا أَوْ انْتَقَصَهُ أَوْ كَلَّفَهُ فَوْقَ طَاقَتِهِ أَوْ أَخَذَ مِنْهُ شَيْئًا بِغَيْرِ طَلَبِ نَفْسٍ فَأَنَا حَاجِبُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(٢)، فالواجب التعامل معهم بالعدل، وخطأ الواحد منهم لا يلزم به الجميع، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يُزْ وَكَيْفًا وَلَا لَمَرًا﴾ (الأنعام: ١١٦) ولقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاكُم مِّنْهُ عَلَىٰ أَنْ تَكُونَ لَكُمُ الْفِتْنَةُ كَالَّذِينَ هُمْ عَنْهُم مُّوَافِقِينَ﴾ (البقرة: ١٦٥) وإذا كان لهم مع أهل الإسلام عهد، أو كان لهم من المسلمين ديون، فلا يجوز لمن أخذ من المقاطعة شيئاً أن لا يفي بمعهدهم، أو يخرمهم من ديونهم، فالواجب الوفاء بها لهم لقوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْتِيهِمُ الْوَيْلُ﴾

حقه ما يضر بجارهم، ومن حديث ابن عباس عليه السلام قال النووي في الحديث رقم (٣٢) من «الأربعين النووية»: «وله طرق يقرى بعضها ببعض»، وقال ابن رجب في «جامع العلوم والحكم» (٣٧٨): «وهو كما قال»، والحديث صحيحه الألباني في «الإرواء» (٤٠٨/٣) رقم: (٨٩٦).

- (١) أخرجه مسلم في «البر والصلة والآداب» (١١٩٨/٢) رقم: (٢٥٧٧)، من أبي ذر رضي الله عنه.
- (٢) أخرجه أبو داود في «الخروج والفرار» (٣٠٥٢)، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارعات واليهيقي في «السنن الكبرى» (١٨٧٣١)، من حديث صفوان بن سليم عن حنيفة عن أبناء أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن آبائهم جنتي، والحديث حسن ابن حجر في «مواقفة الخبير الخبير» (١٨٤/٢)، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (٤٥٩): «إسناده لا بأس به»، وصحيحه الألباني في «الصحيحين» (٨٠٧/١) رقم (٤٤٥).

مَا مَنَعُوا لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا بِالْعَقِيدَةِ (التوحيد) ولقوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ (الإبراهيم) وقوله ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ اتَّيَمَكَ وَلَا تَخْنَ مِنْ خَائِنِكَ»^(١).

وابتغا، في حالة ما إذا تولى ولي الأمر أو الحاكم مسؤولية اختيار من يتعامل مع بلد كافر - تحقيقاً لمصلحة المسلمين - فإنه يجب طاعته في المقاطعة الجهادية بما تقرّر في القواعد العامة، وتحمّل الأحاديث الواردة في هذا الشأن على هذا المعنى.

هذا ما ندين به الله رب العالمين في هذه المسألة، ونسأل الله أن يُمِزَّ دينه، ويُعَلِّ كُتُبَهُ، ويتصرّ لبيه ودينه، وأن يُرِنَّا الحقَّ حقاً ويرزقنا اتباعه، والباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، اللهم وفق هذه الأمة للتصكك بالعقيدة فيث، والرجوع إلى دينك، والاعتزاز به، إنك سميع قريب مجيب.



(١) أخرجه أبو داود في «الإجازة» (٣٥٣٥) باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده، والترمذي في «البيع» رقم (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة ؓ والحديث صحيحه البخاري في «تلخيص الحسم» (٥١)، والاكبادي في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧٨٣/١) رقم (٤٢٣).

في بيان أصناف الخارجين على الحاكم وأحكام الثورات الشعبية

نص السؤال:

ما الفرق بين الثورة الشعبيّة والخروج على الحاكم ؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب:

الخروج لغةً من: «خرج من الشيء» إذا برز من مقرّه أو حاله وانفصل،
والثورة لغةً من «ثار الشيء» ثوراناً وثوراً وثورةً، إذا هاج وانتشر^(١).

والخروج على السلطان أو وليّ الأمر يكون إذا تمرد عليه المحكوم وهاج
وانتشر وثار، ومن هذه العلاقة التلارمية بين المعنيين، يتجلى المعنى الاصطلاحي
لِلثورة بأنه: حركةٌ جماعيّةٌ تضمُّ مختلف شرائح الشعب أو عناصر الأمة، بما
فيهم الذمّاء والغوغاء في حركة خروج على الحاكم وتمردٍ عليه بقصد تعبير
الأوضاع السياسيّة المضطربة والاجتماعيّة المنهارة^(٢).

ومصطلح الثورة قد يُطلق ويُراد به الدلالة على أحد المعنيين الآتيين

(١) «القاموس المحيط» (١/١٠٢، ٢٢٤).

(٢) انظر «الموسوعة الميسرة» (٢/١٠٣٢).

• تغيرات ذات طابع سياسي واجتماعي ترد بصورة فجائية وجذرية يصحبها عادة استعمال القوة واستخدام العنف وحمل السلاح، فوضعية الثورة بهذا المعنى - من حيث تكييفها - وسط بين الانقلاب والعصيان والتمرد من جهة، وبين الحرب الأهلية من جهة أخرى.

• تغيرات جذرية بطيئة من العمق تكتسي طابعاً علمياً أو ثقافياً أو صناعياً، بعيدة عن الميدان السياسي ومتجذدة من أساليب العنف كالثورة العلمية أو الثقافية أو الصناعية وسحر ذلك^(١)

والمعنى الأول هو الظاهر المتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظة الثورة، حيث عُرف هذا الاصطلاح مع مبدأ الثورة الفرنسية التي تُعدُّ مقدمةً للثورات العالمية كالثورة الأوربية والحروب المختلفة والانقلاب العثماني والانقلاب الروسي وما تلاها من الثورات الأخرى، وهذا بخلاف المعنى الثاني للثورة فهو مؤوَّل يُعلم بقرينة التقيد بالمعنى أو الثقافة أو الصناعة ونحو ذلك.

فمصطلح الثورة - إذن - مصطلحٌ غريبٌ دخيلٌ على المفاهيم الإسلامية لم يصطلح عليه السلف، وإنما كانوا يعبرون عن الثورة باصطلاح الخروج سواء كان تأويلٍ صائغٍ أو غير صائغٍ، مثل: خروج الحسين بن علي عليه السلام، وخروج الزنج على الدولة العباسية، وخروج ابن الأشعث، وغيرهم.

وقد ذكر الشهرستاني حقيقة الخروج في الاصطلاح بقوله: وكلُّ من

(١) المصدر السابق، الجزء والمفحة نفسها.

خرج على الإمام الحق الذي اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجياً، سواء كان الخروج في أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أو كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة في كل زمان،^(١).

ويبين الفقهاء أصحاب الخارجين على الإمام الحاكم وأحكامهم^(٢) ويظهرون على النحو التالي:

أحدها: طائفة امتنعوا عن طاعة الإمام الحاكم المسلم، وخرجوا عليه بلا تأويل أو تأويل غير سائغ، فقاموا بإحداث الفوضى، وسفك الدماء، وسلب الأموال، وهتك الأعراض، وإهلاك الحرث والنسل، فهؤلاء قطع طرق، يردعون الناس في كل مكان، ويظهرون الفساد في الأرض على سبيل القوة والعلبة، وهم المعارضون، والمستتر في ذلك والمعلن بحرايته سواء، وخروج هذه الطائفة تمهد للدين والأخلاق والنظام، لذلك كانت الجريحة معدودة من كثرات الحرائم، وقد حلف الله تعالى محضتهم تعليطاً لم يجعله جريمة أخرى، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أَنَّهُ يَكْفُرُوا فِي الْأَرْضِ فَكَذًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَرْبَعُهُمْ وَأُزْلِمَتْ أَعْيُنُهُمْ فِي الْأَرْضِ نَذْرًا لَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [النساء].

(١) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/١١٣).

(٢) أنظر «المضي» لابن قدامة (٨/١٠٤)، «شرح الزركشي» على «مختصر الخوفي» (٦/٢١٧)،

«اقتضاء الصراط المستقيم» لابن تيمية (٢٢١)، «فتح القدير» لابن الهمام (٦/٩٩)،

«فتح الباري» لابن حجر (١٢/٢٩٦)، «حاشية ابن عابدين» (٤/٢١٢).

الثاني: طائفة امتنعت من طاعة الإمام الحاكم المسلم، وخرجوا عليه، ولم تأويل سائق إلا أنهم لا مَسَّةَ لهم لقلة عددهم، فهذا - على الصحيح - في حكم قُطَاعِ الطُّرُق، ونجزي عليهم أحكام الخرابة.

وجدير بالتنبيه أنه يدرج تحت مفهوم الخرابة وقطع الطريق مختلف عناصر العصابات الخارجة عن نظام الحاكم والمعارضة للتعاليم الإسلامية القائمة على أمن الجماعة وسلامتها بالحفاظ على حقوقها، فمن ذلك: عصابة الاعتداء والقتل، وعصابة اللصوص للسطو على المنازل والبيوت، وعصابة خطف الأطفال طلباً للمدية، وعصابة خطف البنات والعداوى للاعتصاب والمجور بهن، وعصابة إتلاف الرروع وقتل المواشي والدواب، وعصابة إحراق مؤسسات الدولة وإتلاف مشاعها، وعصابة اغتيال الرؤساء والمسؤولين وإطارات الدولة ابتغاء الفتنة واضطراب الأمن ونحو ذلك.

الثالث: قومٌ من أهل البدعة يكفرون مرتكب الكبيرة بسبب عدوهم من مهج أهل السنة والجماعة وإنراهم الدليل على غير ما يدُلُّ عليه، ويؤثِّبون على التكفير بالذنب استغلال دعاء المسلمين وأموالهم إلا من خرج معهم. «انطلقوا إلى آياتِ مَزَكَّتْ فِي الْكُفَّارِ فَجَعَلُوهَا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ»^(١)، فكفروا أهل

(١) ذكره البخاري في «صحيحه» مُعَلِّقاً عن ابن عمر رضي الله عنهما، كتاب «استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم» باب قتل الخوارج والمحدثين بعد إقامة الحجة عليهم، قال ابن حجر في «الفتح» (٢٤٧/١٢) «وصله الطبري في مسند علي من «مهلبي الأثر» وسنده صحيح».

التحكيم: عمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري وكل من رُفِيَّ بالتحكيم، وأهل الجَمَل بمن فيهم عائشة عليها السلام ^(١)، وهؤلاء هم الخوارج، ومن عقائلهم الأساسية - أيضًا - وجوب الخروج على أئمة الخوارج لارتكابهم الفسق أو الظلم، ولهم أصول وعقائد أخرى ازدادت نتيجة اختلاط العرق الكلامية بهم وتأثرهم بأهل الأهواء، ولكن الخوارج دينهم المعظم معارضة جماعة المسلمين واستحلال دمائهم وأموالهم ^(٢)، والخوارج يرقى غملة لم يحد لها وجود سوى فرقة الإباضية وبعض جماعات العلو المعاصرة المنتسبة لأهل السنة التي تبني بعض أصول الخوارج مثل: «جماعة التكفير والهجرة»، ومع ذلك فإن السلف لم يحكموا عليهم بالكفر، ولكن صدّوهم من الفرق المالكية الضالة الاثني عشر والسبعين التي أخبر بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الافتراق المشهور ^(٣).

(١) وكان بعض السلف يُسمي كل أصحاب الأهواء خوارج، فقد كان أيوب السخيتي عليه السلام يقول: «إن الخوارج اعتلوا في الاسم، واجتمعوا على السب» [شرح السنة للبخاري (١٠/٢٢٣)، «اعتقاد أهل السنة للذكاوي (١/١٤٣)»، وقال أبو قلابة عليه السلام: «إن أهل الأهواء أهل الضلالة، فليس أحد منهم يتحل قولاً - أو قال حديثاً - فيتأخر به الأمر دون السب، وإن هؤلاء اختلف قولكم واجتمعوا في السب» [حسن الدارمي (١/٥٨)، بصرف].

(٢) «مجموع العناوي» لابن تيمية (١٣/٢٠٩).

(٣) أخرجه أبو دارد «السنة» باب شرح السنة (٤٥٩٦)، من حديث أبي هريرة، وابن ماجه في «الفتن» باب افتراق الأمم (٣٩٩٢)، من حديث هوف بن مالك عليه السلام، وجود إسناده الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٣/٤٨٠) رقم (٢٠٣) من رواية أبي هريرة عليه السلام.

الرابع. طائفة من أهل الحق يخرجون على الإمام الحاكم المسلم، ويرومون خلعهم لتأويل مآلهم، ولهم مَنعة وشوكة، بحيث يحتاج الحاكم في ردِّهم إلى الطاعة إلى إعداد العدة المالية والبشرية، ويكون لهم أمير مطاع يكون مصدر قوتهم، إذ لا قوة لجماعة خلعت من قيادة لها، فهؤلاء هم البغاة، والواجب على أهل الرأي والمشورة الإصلاح بين المتقاتلين، فإن لم ترسخ الفئة الباغية للصالح ولم تستجب له، وجب على المسلمين جميعاً قتالهم حتى يتظلموا في سلك الجماعة، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَوَّلِينَ وَلَا الْآخِرِينَ فَمِنْ نَحْنُ بِكُمْ وَلَمْ يُلْهِمْ اِلٰهَ شَيْءٍ فَمِثْلُ شَيْءِكُمْ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطٰنٌ وَّكَلٰمٌ عَظِيْمٌ﴾ (البقرة: ١٧٥).

ولا خلاف بين العقهاء أنَّ الفئة الباغية لا تخرج من الإسلام اتفاقاً، لأنَّ الله وصفها بالإيمان مع مقاتلتها، ولهذا لا يُعاملون معاملة الكفار، فلا يُقتل مُؤيِّدُهم، ولا يُجهَّز على جريحهم، ولا تُنصَّب أموالهم، ولا تُسبى نساؤهم وذراريهم، وأنَّ من قُتل منهم عُسَلٌ وكُفُنٌ وصُلِّيَ عليه، أمَّا من قُتل من الطائفة العادلة فهو شهيدٌ، فلا يُعسَل ولا يُصلَّى عليه، بل يُعامل معاملة الشهيد في مقاتلة الكفار؛ لأنه قاتل فيها أمر الله به، فهو في سبيل الله.

وبناءً على ما تقدَّم يتضح الفرق بين الثورة الشعبية والخروج على الحاكم بالمعنى العام، لكن يختلفان - من جهة المعنى الخاص - باختلاف أوصاف الخارجين على الإمام الحاكم، ويظهر - جلياً - حكم الثورات الشعبية على النحو التالي:

• إذا كانت الثورة ضدَّ العدوِّ المعتدي الكافر الذي يريد أن يحتلَّ الأرض

ويستعمر البلاد فهذا جهاد دفع وهو فرض عين يجب على أهل البلد جميعاً أن يخرجوا لقتاله، ولا يحل لأحد أن يتحلل عن واجبه في مقاتلته؛ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اقْتُلُوا الَّذِينَ يَتَوَكَّلُونَ عَلَى الْكَفَرِ وَلَا يَجِدُوا فِيكُمْ ظُلُمَةً﴾ [الثورة ١٢٣].

• وإذا كانت الثورة بالخروج على طاعة الإمام الحاكم المسلم والتمرد عليه بالسلاح مصحوباً بالامتناع عن أداء الحقوق المتعلقة بمصلحة الجماعة أو الأفراد، بأن يكون القصد من وراء الخروج عزل الإمام وخلعه؛ لأن صنف الخارجين بهذا الاعتبار هم: البغاة.

• أما إذا كانت الثورة بالخروج عن طاعة الإمام الحاكم المسلم باستخدام العنف والسلاح طلباً لحطوط النفس من المال والرياسة ومحوها بما يستتبع الثورة من مفايد ومهالك فإن الخروج بهذا المعنى يُعدّ: محاربة، ويكون للمحاربين حكمٌ مفاير للباغين - كما تقدّم -.

• أما إذا كانت الثورة صادرة من طائفتين مسلمتين وجرى بينهما القتال لعصبية أو لحطوط الدنيا من خير مازعة أولى الأمر؛ كان كل من الطائفتين باغياً، ويمرّ عليه حكم الباغى.

• أما إذا كانت الثورة بالخروج عن طاعة الإمام الحاكم المسلم لمجرد عصبية جاهلية، أو للمطالبة بإقصاء الشريعة وإحلال التشريعات الوضعية محلّها، أو بمنع حق شرعي ثابت بلا تأويل، وإنما عناداً ومكابرة ونحو ذلك؛ فهؤلاء ليسوا من أهل البغي أو الخيانة، وإنما هم من أهل الردّة يقاتلهم الإمام

الحاكم المسلم إلى أن يرجعوا إلى الحق.

• هذا، أما المسيرات والاعتصامات بالساحات والمظاهرات - إن كانت ذات طابع سياسي أو اجتماعي مصحوبة بالعنف والقوة واستعمال السلاح - فإن هذه الأشكال من المظاهر الاحتجاجية تُعدُّ حروباً أو ثورة بالمعنى الأول السالف البيان، سواء كان أصحابها يرمون من وراء الثورة إلى عزل الإمام الحاكم المسلم وتخلعه، أو لحفظ النفس والرئاسة، إلا أن الأولين - من حيث صفتهم - هم أهل بني، والآخرين أهل حراية.

• أما إذا كانت المظاهرات سلمية خالية من شغب وصخب وحمل للسلاح، فهي ثورة بالمعنى الثاني الذي سبق تقريره لتتميّذها بصفة السلم وصرافها عن المعنى المتبادر إلى الذهن لقربية، إلا أنها تُعدُّ مخالفةً متكررةً ليست من منهج الإسلام في السياسة والحكم، ولا من عمل المسلمين ولا من وسائل النهي عن المنكر البتة في النظام الإسلامي، بل هي من الأساليب المسموح بها في النظام الديمقراطي الذي يستند في حاكميته إلى الشعب دون مولاة فكلا، مع احتمال تحول الثورة السلمية إلى موجاتٍ من الفتى والمعاسد كما دلَّ عليه الواقع، ومن جهة أخرى فإن هذا النمط من الثورات في العالم الإسلامي إنما هو تقليدٌ للثورة الفرنسية وما توالى من بعدها من ثوراتٍ في أوروبا في العصر الحديث، الأمر الذي يطوق الأمة بطوق التبعية الغربية العمياء ويفتح مجالاً لغزوها فكرياً وروحياً وحضارياً.

وفي الأخير أحتم هذا الجواب بكلام تقيس للإمام ابن القيم رحمته في معرض بيانه لشروط الإنكار حيث يقول ما نصه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرَعَ لَأَمْتِهِ إِجْبَابَ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ لِيَحْصَلَ بِإِنْكَارِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ مَا يَحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، فَإِذَا كَانَ إِنْكَارُ الْمُنْكَرِ يَسْتَلْزِمُ مَا هُوَ أَنْكَرُ مِنْهُ وَأَبْغَضُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَسُوعُ إِنْكَارُهُ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ يُبْعِضُهُ وَيُبْغِضُ أَهْلَهُ، وَهَذَا كَالْإِنْكَارِ عَلَى الْمُلُوكِ وَالْوَلَاةِ بِاخْرُوجِ عَلَيْهِمْ؛ فَإِنَّهُ أَسَاسُ كُلِّ شَرٍّ وَفَتْوَى إِلَى آخِرِ الدَّعْوَى، وَقَدْ اسْتَأْنَدَ الصَّحَابَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قِتَالِ الْأُمَرَاءِ الَّذِينَ يُؤْخَرُونَ الصَّلَاةَ عَنْ وَقْتِهَا، وَقَالُوا: أَفَلَا نَقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا الصَّلَاةَ»^(١)، وَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ مَا يَنْكَرُهُ فَلْيُضِرِّهِ وَلَا يَنْتَحِرْ مِنْ بَيْنِ طَاعَتِهِ»^(٢)، وَمَنْ نَاقَلَ مَا جَرَى عَلَى الْإِسْلَامِ فِي الْفِتَنِ الْكُبَارِ وَالصَّغَارِ رَأَاهَا مِنْ إِضَاعَةِ هَذَا الْأَصْلِ وَحَدَمِ الصَّبْرِ عَلَى مَسْكِ، لَطَلَبَ إِزَالَتَهُ لِمَوْلَدِهِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ؛ فَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرَى بِهَيْكَةِ أَكْبَرِ الْمُنْكَرَاتِ وَلَا يَسْتَطِيعُ تَغْيِيرَهَا، بَلْ لَمَّا فَتَحَ اللَّهُ مَكَّةَ وَصَارَتْ دَارَ إِسْلَامٍ

(١) أخرجه مسلم في «الإمامة» (٨٩٩/٢) رقم (١٨٥٥) من حديث هوف بن مالك

الاشجعي

(٢) هذا النمط مركب من جرائب من حديثين. الأول: حديث ابن عباس مرفوعاً «مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَنْكَرُهُ فَلْيُضِرِّهِ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ مَنْ لَزَقَ الْجَنَّةَ شِبْرًا كُفِّرَتْهُ إِلَّا ثَمَاتٌ بَيْتُهُ جَاهِلِيَّةٌ» [متفق عليه: أخرجه البخاري في «الفتن» باب قول النبي ﷺ «سَتَرُونَ بَعْثِي أُمُورًا تُكْثِرُوْنَهَا» (٧٠٥٤)، ومسلم في «الإمامة» (١٨٤٩)].

والثاني: حديث هوف بن مالك السابق وجاء في آخره: «... أَلَا مَنْ وَفَّى عَلَيْهِ وَالِ، قَرَأَ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، فَلْيَنْكَرْهُمَا يَأْتِي مِنَ مَعْصِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْتَحِرْ بَيْنَهُمَا مِنْ طَاعَةِ»

عزم على تغيير البيت ورثته على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك - مع قسوته عليه - خشية وقوع ما هو أعظم منه من عدم احتمال قرشي للثلك لقرب هههم بالإسلام وكونهم حليشي عهد بكفر، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد؛ لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم منه كما وجد سواء^(١)



في حكم عموم الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات

نص السؤال:

شيعنا الفاضل، إني أسأـ في قطاع الترية، وفي الأيام المقبلة سيدخل
هـاله في إضراب من أجل مطالب موضوعية، فما حكم الشرع في الإضراب ؟

الجواب:

الإضرابات بمختلف أنواعها من أصاليب النظم الديمقراطية التي يُمارس
فيها الشعب مظاهر سيادته المطلقة، وتعدُّ الإضرابات والمظاهرات على الأوضاع
القائمة - في عـف الديمقراطية - ظاهرة صحيّة، يُصحّح بها الوضع السياسي
أو الاجتماعي أو المهني من السيئ إلى الحسن، أو من الحسن إلى الأحسن، أمّا
المنظور الشرعي للنظم الديمقراطية بمختلف أصاليبها فهي مخالفة لمنهج الإسلام
في السياسة والحكم، بل هي معدومة من صـور الشرك في التشريع، حيث تقوم
هذه النظم بإلغاء سيادة الخالق سبحانه وحقّه في التشريع المطلق لتجعل من
حقوق المخلوقين، وهذا المنهج سارت عليه العلمانية الحديثة في فصل الدين
عن الدولة والحياة، والتي تقلت مصلورية الأحكام والتشريعات إلى الأمة بلا
سلطان عليها ولا رقابة، والله المستعان.

وهذا بحلاف سلطة الأمة في الإسلام، فإن السيادة فيها للمشرع، وليس للأمة أن تشرع شيئاً من الدين لم يأت به الله تعالى، قال سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَكُوتٌ أَتَرَفَعُوا لَهُمْ مِنَ الْغُيُوبِ مَا لَمْ يَلِدْكَ يَوْكَةً﴾ (التورى: ٢١).

وعليه، فإن الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات وسائر أساليب الديمقراطية هي من عادات الكفار وطرق تعاملهم مع حكوماتهم، وليست من الدين الإسلامي في شيء، وليس من أعمال أهل الإيمان المطالبة بالحقوق - ولو كانت مشروعة - بسلوك طريق ترك العمل وتبشير الفوضى وتأيدعها، وإثارة الفتن، والعلم في أعراض غير المشاركين فيها، وغيرها مما ترفضه النصوص الشرعية وآباء خلق المسلم تربية ومنهجاً وسلوكاً.

وإنما يتوصل إلى الحقوق المطلوبة بالطرق المشروعة، وذلك بمراجعة المسؤولين وولاة الأمر، فإن تحققت المطالب فذلك من فضل الله سبحانه، وإن كانت الأخرى وجب الصبر والاحتساب والمطالبة من جديد حتى يفتح الله وهو خير الفاعلين، فقد صح من حديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه ما يؤيد ذلك، حيث يقول فيه: «دَعَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعَنَا فَكَانَ فِيْنَا أَخْلَدَ عَلَيْنَا أَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي مَنْشَطِنَا وَمَكْرَهِنَا وَهُسْرِنَا وَأَثَرِنَا عَلَيْنَا وَأَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ»، قال: «إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا جَدُّكُمْ مِنَ اللَّهِ فَيُؤْثَرُ هَانٌ»^(١).

(١) أخرجه البخاري في «الفتن» (٧٠٥٦)، ومسلم في «الإمامة» (١٧٠٩)، من حديث

وزاد أحمد: «وَلَا زَأَيْتَ أَنَّ لَكَ»^(١) أي: «وإن اعتقدت أن لك في الأمر حقاً، فلا تعمل بذلك الظن، بل اسمع وأطع إلى أن يصل إليك بغير خروج عن الطاعة»^(٢)، وفي رواية ابن حبان وأحمد: «وَلَا أَكَلُوا مَالَكَ، وَحَسَرُوا ظَهْرَكَ»^(٣)، وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إِنَّكُمْ سَرَقُونَ بَعْدِي أَمْوَالاً تُنْكِرُونَهَا، قَالُوا: قَمَا نَأْمُرُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «أَتُوا إِلَيْهِمْ حَقَّهُمْ، وَسَلُوا اللَّهَ حَقَّكُمْ»^(٤).

وأخيراً، نسال الله أن يُرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، ويُرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه.



(١) أخرجه أحمد برقم: (٢٢٧٣٥)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة» (١٠٢٨).

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠/١٣).

(٣) أخرجه ابن حبان (٤٦٤٥)، كتاب «السير» باب طاعة الأنثى، وابن أبي حاتم في «السنن» (٨٥٧)، وصححه الألباني في «مخرج السنن» (١٠٢٦). أما رواية «أحمد»

(٢٣٤٢٧) فهي بالنظر: «وَلَا تَهَكَّ ظَهْرَكَ وَأَخَذَ مَالَكَ»، من حديث حذيفة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري في «الفتح» (٧٠٥٢)، من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

في حكم اعتبار إذن الحاكم بالمظاهرات والمسيرات

نص السؤال:

هل إذن الحاكم بالمظاهرات والمسيرات يسوغها شرعاً ؟ وهل يجوز المشاركة فيها ؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب:

المظاهرات والمسيرات والإضرابات والاعتصامات مخالفة لمنهج الإسلام في السياسة والحكم، وليست من أعمال المسلمين، ولا من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا هي من الدين الإسلامي الذي شرعه الله لعباده، بل المظاهرات وأخواتها - غالباً - ما تكون جالبة للفتن والمعاصد والأضرار، من سبب الدماء، وتخريب المنشآت، ونضييع الأموال، وتعطيل العمل، وإشاعة الفوضى، واختلاط الذكور بالإناث، وغيرها من موجات الفساد والشور التي تأبأها الفطرة السليمة وينهى عنها الإسلام.

إن طلب تحصيل حقوق المتظاهرين والمُضربين وإدراك غاياتها الشريفة لا يسوغ وسائلها وطرقها؛ لأن الإسلام يرفض النظرية الميكانيكية القائلة إن «الغاية تبرر الوسيلة»، التي تجوز للعرد التوصل إلى الغايات السبيلة والمقاصد

المشروعة بأي وسيلة، وإن كانت ممنوعة في الشرائع ومنعومة في الفطر السليمة والأحلاق الفاضلة والأعراف.

وإنما المحقوق يُتوصل إليها بالمطالبة الشرعية، وذلك بتحصيل الوسائل المشروعة أو إيجاد البدائل الصحيحة التي تعني عن الوسائل المنهي عنها، قال ابن تيمية رحمته الله: «ليس كل سبب نال به الإنسان حاجته يكون مشروعا ولا مباحا، وإنما يكون مشروعا إذا فليت مصلحته على مفسده مما أذن فيه الشرع»، فلذلك كان حكم مخالفة الشرع في الوسائل كحكم مخالفته في المقاصد، كلاهما يدخل في الوعيد الوارد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْذَرُوا الْيَهُودَ قَوْلَهُمْ هُنَا لَهُمْ لَكَ بَوَائِبُ كَثِيرَةٌ قُلْ إِنَّمَا يَأْتِيكُم مِّنَ اللَّهِ إِعْلَانٌ إِذْ يَقُولُ بِكُم أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُم مِّنَ اللَّهِ آيَاتٌ﴾ (البقرة: ١٠٩) فإن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْذَرُوا الْيَهُودَ﴾ نكرة مضافه إلى معرفة، فتفيد العموم، وهي شاملة لباب المقاصد والوسائل، وعليه فمن راعى شرعية المقاصد وأهمل شرعية الوسائل فشأه كمن عمل ببعض الدين وترك بعضه الآخر، وقد قبح الله هذا الفعل وأنكره عن اليهود، قال تعالى: ﴿أَفَتَتَّبِعُونَ مَا يَحْكُمُونَ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ قُلْ إِنَّمَا يَأْتِيكُم مِّنَ اللَّهِ إِعْلَانٌ إِذْ يَقُولُ بِكُم أُولَئِكَ يَكُونُ لَكُم مِّنَ اللَّهِ آيَاتٌ﴾ (البقرة: ١٠٩) وفي الآية دليل واضح على أن الإتيان يقتضي فعل الأوامر واجتناب النواهي سواء في جانب المقاصد أو الوسائل.

هذا، وأسلوب المظاهرات والمسيرات والإضرابات من مضامين النظام

الديمقراطي الذي يُعدُّ هذه الأساليب ظاهرةً صحيحةً حيث إن القوانين الوضعية القائمة على هذا النظام تحول للشعب أو لفتاته تصحيح الأوضاع السياسية والاجتماعية والتربوية والمهنية، والمطالبة بعلاج آفاتها ومضارها بالتعبير إلى ما هو أسمى وأحسن انطلاقاً من هذه الأساليب، لذلك يأتي إذن الإمام الحاكم مبياً على مقتضيات النظام الديمقراطي وتطبيقاً لقوانينه التي تجعل الحاكمة للشعب: يصحح نفسه بنفسه، وهذا - بلا شك - مرفوض شرعاً عند كلٍّ موحٍ، لأن الله تعالى لا يرضى بشرك غيره له في الربوبية والحكم ولا في الألوهية والعبادة ولم يأت لغيره في التشريع، قال تعالى: ﴿وَلَا يَتْرُكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا﴾ (٥) وقال تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ لَكُمْ شُرَكَاءُ فَكَرَرُوا لَهُمْ لَيِّنَ الْبَيْنِ مَا لَمْ يَكُنْ يُولَئِهِ﴾ (٦١).

وعلى فرضي أن إذن الحاكم بالمظافرات والمسبرات لم يكن مستمداً مما تُمليه عليه دساتير الديمقراطية؛ فإن إذنه لا يؤثر في الحكم ولا يصير المكر معروفاً ولا الممنوع مباحاً، ذلك لأن المحرم والمبيح في الإسلام هو الشارع الحكيم نفسه، والطاعة له مطلقة، وطاعة غيره تبع لطاعته، ولا تكون إلا في المعروف دون المعصية؛ لقوله ﷺ: «إِنَّمَا الطَّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ»^(١).

هنا، والأسلم لدين المسلم أن لا يتوسل إلى الخير والمقاصد الحسنة بالشر

(١) أخرجه البخاري في «الأحكام»، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية

(٧١٤٥)، ومسلم في «الإمامة» (١٨٤٠)، من حديث علي بن أبي طالب ﷺ

والفساد وإنما يتوصل إلى كل ما ظهرت مصلحته على مفسدته من مختلف الطاعات وفعل الخيرات بسلوك الوسائل المأذون فيها شرعاً.

في حكم اعتبار القتل في المظاهرات من الشهداء

نهر السؤال:

هل المظاهرات الرجالية والنسائية ضد الحكم والولاة تعتبر وسيلة من وسائل الدعوة ؟ وهل من يموت فيها يُعتبر شهيداً ؟ وجزاكم الله خيراً.

الجواب:

المظاهرات والمسيرات والاعتصامات بالساعات - بعض النظر عن صحتها عُمية كانت أو سلمية - فليست من حملياً - نحن المسلمين - ولا من دعوتنا، ولا هي من وسائل الهي عن المنكر، بل هي من أساليب النظام الديمقراطي الذي يُسند الحكم للشعب، فمنه وإليه.

فضلاً عن أن حاشية المظاهر الثورية والاحتجاجية في العالم الإسلامي متولدة من الثورة الفرنسية وما تلاها من ثورات وانقلابات في أوروبا في العصر الحديث، فأمتنا بهذا النمط من التقليد والاتباع تقدم الغريب وتفتح باب الغزر الفكري، بأخذ الأساليب الثورية وأشكال الانتفاضات أنموذجاً غربياً وغريباً عن الإسلام، يحمل في طياته العن والمصارف النفسية والمالية والحلقية، قال ابن القيم رحمه الله: «وهذا كالإنكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم»

فإنه أساس كل شر وفتنة إلى آخر الدهر^(١)

والحقوق إنما يتوصل إليها بالوسائل المشروعة والبدائل الصحيحة.

أما الشهداء فهم على ثلاثة أقسام^(٢):

الأول: شهيد في الدنيا والآخرة، وهو: من يقتل بسبب من أسباب قتال

الكفار مخلصاً صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وذلك قبل انقضاء الحرب، فإنه

نعمري عليه أحكام الشهيد في الدنيا، فلا يغسل الشهيد قتيل المعركة ولو اتفق

أنه كان جنياً لقوله ﷺ: «اذفنوهم في ديارهم» - يعني يوم أحد - ولم

يغسلهم^(٣).

وفي استشهاده حظيرة بن أبي عامر ﷺ قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ صَاحِبَكُمْ

نُفْسُهُ الْمَلَائِكَةُ»، فسألوا صاحبه فقالت: «إِنَّهُ خَرَجَ لَنَا سَمْعَ الْهَافَةِ»^(٤) وهو

جُب، فقال رسول الله ﷺ: «لِذَلِكَ هَلَسَتْ الْمَلَائِكَةُ»^(٥)، ولا يجوز نزع ثياب

(١) «إعلام الموقعين» لابن القيم (٤/٣).

(٢) انظر «المجموع» للنووي (٥/٢٢٥)، «عصدة القاري» للميني (١١/٣٧١)، «فتح

الباري» لابن حجر (٤٤/٦).

(٣) أخرجه البخاري في «الجنائز» باب من لم يغسل الشهيد (١٣٤٦)، من حديث جابر ﷺ.

(٤) الهفئة هي الصوت الذي تخرج منه وتنفاه من حلق [«النهاية» لابن الأثير (٥/٢٨٨)].

(٥) أخرجه ابن جبان في «صحيحه» (٧٠٢٥)، والمحاكم في «مستدرکه» (٤٩١٧) والنقطة

له وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، واليهني في «السنن

الكبرى» (٦٨١٤)، من حديث عبد الله بن الزبير عن أبيه ﷺ، وصححه الألباني في

«الإرواء» (٧١٣)، و«الطبعة الصحيحة» (٣٢٦).

الشهيد التي قُتل فيها لقوله ﷺ في قتل أحد: «رَمَلُوهُمْ فِي يَنَابِئِهِمْ»^(١)، ولا يُصَلَّى عليه لقوله ﷺ: «لَا تُغَسِّلُوهُمْ، فَإِنْ كُنَّ جُرْحٌ - أَوْ كُلُّ دَمٍ - يَفُوحُ مِنْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، ولم يُصَلَّ عَلَيْهِمْ^(٢)، ولحديث جابر بن عبد الله ﷺ قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ مِنْ قَتْلِ أَحَدٍ فِي تَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «يَهْنَأُ أَكْثَرُ أَخَدًا لِلْقُرْآنِ»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدٍ مِمَّا قَتَلَهُ فِي الدَّخْدِ، وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ^(٣).

مع جواز الصلاة عليهم من غير وجوب؛ لحديث أنس: «أَنَّ شَهِدَاءَ أَحَدٍ لَمْ يُغَسِّلُوا، وَدُفِنُوا بِدِمَائِهِمْ وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ»^(٤) غير حمزة^(٥)، ويدفن الشهداء في

(١) أخرجه أحمد (٢٣٦٥٧)، من حديث عبد الله بن ثعلبة بن صفيير، وانظر «أحكام

الجنائز» للألباني (٦٠).

(٢) أخرجه أحمد (١٤١٨٩)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ، وانظر «أحكام الجنائز» للألباني (٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في «الجنائز» باب الصلاة على الشهيد (١٣٤٣)، من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

(٤) أخرجه أبو داود في «الجنائز» باب في الشهيد يُغَسَّلُ (٣١٣٥)، والدارقطني في «سننه» (٤٢٠٧)، والحاكم في «مستدرکه» (١٣٥٢) وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه»، انظر «أحكام الجنائز» للألباني (٥٥).

(٥) حديث أنس بن مالك أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ مَرَّ بِحَمْرَةٍ ﷺ، وَقَدْ جُدِغَ وَتَنَلَّ بِهِ، فَقَالَ: «لَوْلَا أَنِّي تَجَرَّعُ صَبِيغًا، لَتَرَكْتُهُ حَتَّى يَحْتَرَهُ اللَّهُ فَرُّوْهُ وَجَلَّ مِنْ يَطْوِي الْعَطِيرَ وَالسَّبَاعَ»، -

مواطن استشهادهم ولا يُنقلون إلى المقابر؛ لحديث جابر رضي الله عنه وفيه: «ألا إن النبي ﷺ يأمركم أن ترجعوا بالقتل، فتذبحوها في مصاريحها حيث قُتِلَتْ»، قال. «فَرَجَعْنَاهُمَا مَعَ الْقَتْلِ حَيْثُ قُتِلَتْ»^(١) - يعني جابر أباه وخاله -.

كما يجري على الشهيد حكم الشهادة في الآخرة من نيل الثواب الخاص به في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْزَنْ أَلِ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْثَلُ إِلَيْنَا هُنَا مِنْهُمْ بِمَدْرُودٍ (٢) فَرَجَعْنَاهُمْ لَكَ مِنْ كَفِيرٍ وَتَسْتَوُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْقِهِمْ أَلَا تَلَوْكُمُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣)﴾ ♦ يَسْتَوُونَ بِمَنْ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَرَجُ الْأَكْثَرُ، وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُكْرِمِينَ (٤)» إلـ مراد، وله خصائص أخرى ثابتة في السنة الصحيحة في قوله ﷺ: «لِلشَّهِيدِ مِنْ اللَّهِ بِشٌّ عَصَالٍ يُنْفَرُ لَهُ فِي أَوَّلِ دَلْعَةٍ، وَيَرَى مَقْعَدَهُ مِنَ الْجَنَّةِ، وَلِيَحَازَ مِنْ حَلَابِ الْقَبْرِ، وَيَأْمَنُ مِنَ الْفَرَمِ الْأَكْثَرِ، وَيُوضَعُ عَلَى رَأْسِهِ قَاجُ الْوَقَارِ: الْمَيِّاتُوتَةُ مِنْهَا خَيْرٌ مِنَ الثَّنِيَا وَمَا لِيَهَا، وَيُزَوَّجُ الثَّنِيَيْنِ وَسَبْعِينَ زَوْجَةً مِنَ الْحُورِ الْعِينِ، وَيُسْمَعُ فِي سَبْعِينَ مِنْ أَقَارِيهِ»^(٥).

فَكَفَّنَهُ فِي ثَوْبَةٍ، إِذَا لَحَرَ رَأْسُهُ بَدَتْ بِجِلْدِهِ، وَإِذَا لَحَرَ رِجْلُهُ بَدَتْ رَأْسُهُ، فَحَمَرُ رَأْسِهِ، وَلَمْ يُضَلَّ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الشُّهَدَاءِ خَيْرُهُ، وَقَالَ: «لَمَّا شَهِدَ عَلَيْهِمُ الْيَوْمَ» [أخرجه ابن أبي شيبة (٤٩١٣)، وانظر «أحكام الجنائز» للألباني (٥٥)].

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٣١٨٤)، من حديث جابر رضي الله عنه، انظر «أحكام الجنائز» للألباني (١٣٨).

(٢) أخرجه الترمذي في «مضائل الجهاد» باب في ثواب الشهيد (١٦٦٣)، وابن ماجه في «الجهاد» باب فضل الشهادة في سبيل الله (٢٧٩٩)، وأحمد (١٧١٨٢)، وصححه الألباني في «المشكاة» (٢٨٣٤)، و«صحيح الترهيب والترهيب» (١٣٧٥).

قلت: ويستنتى من عموم ما يكفر عن الشهيد من خطيئاته وسيئاته اللتين؛ فإنه لا يسقط بالشهادة^(١)؛ لأنه حق آدمي لا يسقط إلا بالوفاء أو الإبراء.

ويعتد شهيداً من هذا القسم - أيضاً - المقتول من الطائفة العادلة القائمة بالحق والمحكمة للشرع في قتالها الطائفة الباغية، وإن المقتول منها لا يُعسل ولا يُصل عليه؛ لأنه في قتال أمر الله به، فهو مثل الشهيد في قتاله للكفار؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَانُوا أَحْسَنَ لَكُمْ وَلَا كُنْتُمْ عَلَيْهِمْ جُحُودًا﴾ (المائدة: ٩٦)؛ لأنه في قتاله الكفار لا يسقط عنه خطيئته وسيئاته؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥)؛ لأنه في قتاله الكفار لا يسقط عنه خطيئته وسيئاته؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥)؛ لأنه في قتاله الكفار لا يسقط عنه خطيئته وسيئاته؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ (البقرة: ١٩٥).

الثاني: شهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا، وهو: البطون، والمطمعون، والغريق، وموت المرأة في نفاسها بسبب ولدها وأشباههم؛ لقوله ﷺ: «الشهداء سبعة يسوى القتل في سبيل الله: المظمون شهيد، والغرق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمبطون شهيد، والحرق شهيد، والذي يموت تحت الهرم شهيد، والمرأة تموت بجمع^(٢) شهيد»^(٣).

(١) لقوله ﷺ: «يُكَفَّرُ لِلشَّهِيدِ كُلُّ قَتَبٍ إِلَّا الْقَتِينُ»، أخرجه مسلم في «الإمامة» (١/ ٩١٢) رقم (١٨٨٦) عن عبد الله بن عمرو بن العاصي ﷺ.

(٢) يجمع أي يموت ولي بطنها ولد. [«النهاية» لابن الأثير (١/ ٢٩٦)].

(٣) أخرجه مالك - واللفظ له - في «الموطأ» (٣٦)، وأبو داود في «الجنائز» باب في فضل من مات في الطاعون (٣١١١) والنسائي في «الجنائز» باب النهي عن البكاء عن الميت (١٨٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٣١٨٩)، من حديث جابر بن عبد الله، وصححه -

ويدخل في هذا القسم - أيضًا - من قُتل في سبيل الدفاع عن دينه، ونفسه، وأهله، وماله لقوله عليه السلام: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(١).

وحقيقٌ بالشيء أن الشهيد من القسم الأول الذي يجاهد الكفار في سبيل الله، وقصدُه نصرُ دين الله تعالى لتكون كلمة الله هي العليا، إعرارًا للإسلام والمسلمين وإذلالًا للشرك والمشركون، فهو شهيدٌ حقيقٌ، بينا الشهيد في القسم الثاني جعله الله في حكم القسم الأول فضلًا من الله ومنَّةً يُعطى من جنس أجر الشهيد، ولا تجري عليه أحكام الدنيا، قال العيني رحمته الله: «وَأَمَّا مَا هَذَا مَا ذَكَرْنَاهُمْ الْآنَ فَهُمْ شُهَدَاءٌ حَقًّا لَا حَقِيقَةً، وَهَذَا فَضْلٌ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ، بَأَن جُعِلَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ تَحْيِيصًا لِلنُّبُوِّهِمْ وَزِيَادَةً فِي أَجْرِهِمْ، بَلْفُهُمْ بِهَا دَرَجَاتُ الشُّهَدَاءِ الْحَقِيقَةِ وَمَرَاتِبُهُمْ، فَلِهَذَا يُفْضَلُونَ وَيُغْتَمَلُ بِهِمْ مَا

- الألباني في «مشكاة المصابيح» (١٥٦١)

- (١) أخرجه الترمذي في «التهذيب» باب ما جاء فيمن قُتل دون ماله فهو شهيد (١٤٢١)، والنسائي - واللعظ له - في «تحريم الدم» باب من قاتل دون دينه (٤٠٩٥)، من حديث سعيد بن زيد رضي الله عنه، وأخرج الفقرة الأولى من البخاري في «المظالم والنصب» باب من قاتل دون ماله (٢٤٨٠)، وعلم في «الإياد» (٧٥/١) رقم (١٤١)، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، والحديث بتامه صححه الألباني في «الإرواء» (٧٠٨)، و«صحيح الترغيب والترهيب» (١٤١١).

يُغَمَّل بِسَائِرْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ»^(١).

الثالث: شهيدٌ في الدنيا دون الآخرة، وهو: المقتول في حرب الكفار، وقد قاتل رياءً أو سُحمةً أو تَفَانًا أو لِيُرَى مكانه، أو قاتل حيةً أو لغيرها من البِئَات، ولَمَّا كانت البِئَات حَفِيَّةً لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ أُعْطُوا حُكْمُ الشَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا دُونَ الْآخِرَةِ.

فإذا تقرر حصرُ الشهداء في الأقسام الثلاثة المتقدمة بحسب أحكامهم في الدنيا والآخرة؛ فإنَّ من عداهم ليسوا من الشهداء مطلقاً لا في أحكام الدنيا ولا في الآخرة، بل قد يكون قتالهم جاهلياً كاللوث من أجل القومية العربية أو غيرها من القوميات، أو عصبيةً لدولةٍ على أخرى، أو حيةً لقبيلةٍ على أختها، أو يموت في سبيل المطالبة بتحكيم النُظم والتشريعات الوضعية أو ترسيخها كالنظام الديمقراطي أو الاشتراكي أو الليبرالي وغيرها من الأنظمة المستوردة، أو يُقتل من أجل تحقيق المبادئ والإيديولوجيات الفلسفية؛ شرقيةً كانت أم غربية، ونحوها من الأنواع المحدودة من القتال الجاهلي الذي لا صلة له بالثبوت بالجهاد في سبيل الله، الذي يكون المقصود منه إعلاء كلمة الله ونصرة الإسلام والتحكيم للمسلمين لإقامة الدين وإظهار شعائره، مصداقاً لقوله تعالى ﴿وَلْيَسِّرْكَ اللَّهُ مَنِ يَصْرُفُ عَنْكَ اللَّهُ لَقَوْلِكَ عَنِذُ ٱلَّذِينَ إِذْ تَكَذَّبْتُمْ بِهِ ٱلْأَرْضِ، أَلَا مِمَّا الصَّلَاةُ وَمِمَّا كَرِهَتْكُمْ وَمِمَّا يُضِلُّ الْفَرِيقَ، وَنَهَىٰ عَنِ الشُّكْرِ وَأَمَّا

حَرْفَةُ الْأُمُور (١٥) ﴿لَنَجِي﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا تَصْرُفْ أَعْيُنَكُمْ عَنْ تِلْكَ الْأُمُورِ﴾ (١٦) ﴿مَعِد﴾ فعن أبي موسى الأشعري (ع) قال سُرِّبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الرَّجُلِ يُقَاتِلُ شَجَاعَةً، وَيُقَاتِلُ حَيَّةً، وَيُقَاتِلُ رِيَاءً، أَيُّ ذَلِكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةً لِلَّهِ فِي الْعُلَيَّا، فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» (١٧).

هذا، وكل دعوة إلى الروابط السيئة والمذهبية والطائفية والعصية مهما كانت صفتها وتنوعت، فهي - في ميران الشرع - من هزاء الجاهلية، وفي هذا المعنى يقول ابن تيمية (رحمته الله) (١٨): «وكل ما خرج عن دعوة الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من هزاء الجاهلية، بل لئما اختصم رجلان من المهاجرين والأنصار، فقال المهاجري: يَا لَهْجَارِي، وقال الأنصاري: يَا لَلْأَنْصَارِ، قال النبي ﷺ: «أَيَّدَعَوَى الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَطْهَرِكُمْ، وَغَضِبَ لِلذَّكَ غَضَبًا شَدِيدًا» (١٩).

(١) أخرجه البخاري في «العلم» باب من سأل وهو قائم عما جالت (١٢٣)، ومسلم - واللفظ له - في «الإمارة» (٩١٩/٢) رقم (١٩٠٤)، من حديث أبي موسى (ع).
(٢) «السياسة الشرعية» لابن تيمية (٨٤).

(٣) أخرجه البخاري في «المناقب» باب ما يهين من دعوى الجاهلية (٢٢٤/٢) رقم (٣٥١٨)، ومسلم في «البر والعلل والأدب» (١٢٠٠/٢) رقم (٢٥٨٤) من حديث جابر (ع) ولفظ البخاري: «عَرَفْنَا عَمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ ثَابَتْ مَعَهُ نَاسٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ حَتَّى كَثُرُوا، وَكَانَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلٌ لَعَبٌ فَكُنَحَ أَنْصَارِيًّا، فَغَضِبَ الْأَنْصَارِيُّ غَضَبًا شَدِيدًا حَتَّى تَلَاَعَوْا وَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ يَا لَلْأَنْصَارِ، وَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ يَا -

وحاصلُهُ: أنَّ الإسلام إذا كان ينهى أممًا عن النهي عن دعوة الجاهلية،
ويحذر منها لأنها تشكل خطرًا عظيمًا على عقيدة المسلم ودينه، فإنَّ الموت في
سبيلها أعظمُ خطرًا وأكبرَ جرمًا وأسوأ مصيرًا، نسأل الله السلامة والعافية
ونُحسن الخاتمة.



لِلْمُهَاجِرِينَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ «مَا بَأْسَ دَعْوَى أَقَلِّ الْجَاهِلِيَّةِ؟»، ثُمَّ قَالَ: «مَا
شَأْنُهُمْ؟»، فَأُخْبِرَ بِكُفْمَةِ الْمُهَاجِرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ. قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «دَعَوْهَا، فَإِنَّهَا
خَبِيثَةٌ».

التلازم العقائقي بين الطائفة المنصورة وعملها الجهادي

نص السؤال:

يُنتجُ بعضُ المسلمين ببعض الأحاديث على شرعية الفرق الجهادية الموجودة اليوم، منها:

حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»، قَالَ: «وَكَيْفَ يُقَاتِلُونَ؟» قَالَ: «يَقُولُونَ أَمِيرُهُمْ: تَعَالَى صُلِّ لَنَا، فَيَقُولُ: لَا إِذْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَمْرًا تَكْرِمَةً لِلَّهِ عَلَيْهِ الْأُمَمَةُ»^(١).

وحديث جابر بن سمرة رضي الله عنه: «لَنْ يَبْرَحَ هَذَا الشَّيْءُ قَاتِلًا يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(٢).

نريد منكم شرحاً لهذه الأحاديث، وإذا كانت لا تنطبق على الفرق الجهادية المعاصرة فعل من تنطبق ؟

(١) أخرجه مسلم في «الإيمان» (٨١ / ١) رقم (١٥٦)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم في «الإمارة» (٩٢٥ / ٢) رقم (١٩٢٢)، وأحمد في «مسنده» (٢٠٩٨٥).

من حديث جابر بن سمرة بن جندب رضي الله عنه.

الجواب:

الطائفة الناجية والمنصورة المذكورة في الحديث إنما هي طائفة متمسكة بالإسلام المصفى المحض - علما وعملا، ظاهرا وباطنا - تقوم بها كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، لا تلتصق إلى أقوال المخالفين، ولا يضرها أراجيف الماويين والحادئين، ولا تأخذها في الله لومة لائم، كما صح عنه ﷺ أنه قال: «لَا يَرَأَى مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ (وفي رواية مسلم: مَنْ خَلَلَهُمْ) وَلَا مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ»^(١)، وهي جماعة واحدة لا تقبل التعدد والتشظير ولا الانقسام والتجزئة، تمتد من زمن النبي ﷺ أول الأمة إلى قيام الساعة آخر الأمة، والمقصود جسس الطائفة من أجيال تنقرض وتعلمهم آخرون بنفس مقومات الطائفة المنصورة الثابتة بأصولها ومنهجها ودعوتها ورجالها، لا ينقطع وجودها بل يستمر على مر العصور إلى قيام الساعة، تُغلب كلمة الحق، وتُظهر التوحيد والشرع، ويكون الدين معها عزيزا مبيعا قائما على تقوى من الله ورضوان

ومن هنا يتبلور التلازم بين هذه الطائفة وعملها الجهادي، حيث يستمر الجهاد معها ولا ينقطع، فهو باقي ما بقي الصراع بين الحق والباطل، والإيمان والكفر، غير أنه قد يعظم أثره في بعض الأزمان ويضعف في أزمان أخرى،

(١) أخرجه البخاري في «التوحيد» باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَرَأَى مِنْ أُمَّتِي أُمَّةٌ قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ مَا يَضُرُّهُمْ مَنْ كَذَّبَهُمْ﴾

كُلُّ مَكْرُوءٍ (٧٤٦٠)، ومسلم في «الإمامة» (٩٢٥/٢) رقم (١٠٣٧)، من حديث

معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه

وَيَكْثُرُ اتِّشَارُهُ فِي أَمَاكِنَ مِنَ الْأَرْضِ وَيَقُلُ فِي أُخْرَى بِحَسَبِ الْبَعْدِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالتَّبَلُّسِ بِالْبِدْعِ وَالْفُجُورِ، وَقَدْ صَوَّرَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رحمته الله تَوَاجُدَ الْأَمَةِ الْمَنْصُورَةِ فِي وَاقِعِ الْمُسْلِمِينَ فِي عَصْرِهِ، حَيْثُ قَالَ: «أَمَّا الطَّائِفَةُ بِالشَّامِ وَمِصْرَ وَنَحْوِهَا فَهُمْ - فِي هَذَا الْوَقْتِ - الْمُقَاتِلُونَ عَنِ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَهُمْ مِنْ أَحَقِّ النَّاسِ دُخُولًا فِي الطَّائِفَةِ الْمَنْصُورَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا السَّيِّدُ رحمته الله بِقَوْلِهِ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمُسْتَضِيَّةِ عَنْهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا مَنْ خَلَلَهُمْ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»^(١)، وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْقُرْبِ...»^(٢)،^(٣) ثُمَّ قَالَ رحمته الله: «وَمَنْ يَتَدَبَّرْ أَحْوَالَ الْعَالَمِ فِي هَذَا الْوَقْتِ يَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الطَّائِفَةَ هِيَ أَقْوَمُ الطَّوَائِفِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ: عِلْمًا وَحِمْلًا وَجِهَادًا مِنْ شَرْقِ الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا؛ فَالَّذِينَ يُقَاتِلُونَ أَهْلَ الشُّوْكَ الْعَظِيمَةِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلَ الْكِتَابِ، وَمُغَازِمَ مَعَ النَّصَارَى وَمَعَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ التُّرْكِ، وَمَعَ الرِّبَادَةِ الْمُنَافِقِينَ مِنَ الدَّخَالِينَ فِي الرَّاغِبَةِ وَغَيْرِهِمْ كَالْإِسْمَاعِيلِيَّةِ

(١) الْحَدِيثُ وَارِدٌ فِي الصَّحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا بِالْعَاطِفَةِ مِنْهَا: مَا أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْإِمَارَةِ» (٢/٩٢٥) وَرَقْمَ (١٠٣٧)، مِنْ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سَمِيانَ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ بَيَانُهُ: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قَائِمَةٌ بِأَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ وَلَا خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ».

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْإِمَارَةِ» (٢/٩٢٦) وَرَقْمَ (١٩٢٥) مِنْ حَدِيثِ سَمْعَانَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، وَلَفْظُهُ: «لَا يَزَالُ أَهْلُ الْقُرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ».

(٣) «مَجْمُوعُ الصَّغَاوِي» لِابْنِ تَيْمِيَّةٍ (٢٨/٥٣١)

وبحورهم من القرامطة معروفة معلومة قديماً وحديثاً، والعز الذي للمسلمين بمشارك الأرض ومغارها هو بعزهم، ولهذا لما هزموا سنة تسع وتسعين وستائة دخل على أهل الإسلام من الدل والمصيبة بمشارك الأرض ومغارها ما لا يعلمه إلا الله، والحكايات في ذلك كثيرة ليس هذا موضعها، وذلك أن سكان اليمن - في هذا الوقت - ضعاف عاجزون عن الجهاد أو مضطرون له؛ وهم مطيعون لمن ملك هذه البلاد حتى ذكروا أنهم أرسلوا بالسمع والطاعة لهؤلاء، وملك المشركين لما جاء إلى حلب جرى بها من القتل ما جرى، وأما سكان الحجاز فأكثرتهم - أو كثير منهم - خارجون عن الشريعة، وفيهم من البدع والضلال والعجور ما لا يعلمه إلا الله، وأهل الإيمان والدين فيهم مستضعفون عاجزون، وإنما تكون القوة والعزة - في هذا الوقت - لمير أهل الإسلام هذه البلاد فلو دلت هذه الطائفة - والعياد بالله تعالى - لكان المؤمنون بالحجاز من أدل الناس، لا سيما وقد حلب فيهم الرمض، ومثل هؤلاء التار المحاربين لله ورسوله الآن مرفوض، فلو غلبوا أفسد الحجار بالكلية، وأما بلاد إفريقية فأمرائها غالبون عليها وهم من شر الخلق، بل هم مستحقون للجهاد والغزو، وأما المغرب الأقصى فمع استيلاء الإفرنج على أكثر بلادهم لا يقومون بجهاد التصاري هناك، بل في حسكرهم من التصاري الذين يحملون الصليبان حلق عظيم، لو استولى التار على هذه البلاد لكان أهل المغرب معهم من أدل الناس، لا سيما والتصاري تدخل مع التار يصيرون حزياً على أهل

المغرب، فهذا وغيره مما يبيّن أن هذه العصاة التي بالشام ومصر في هذا الوقت هم كنية الإسلام، وعزهم عز الإسلام، ودلهم دل الإسلام، علو استولى عليهم التار لم يتق للإسلام عز ولا كلمة عالية ولا طائفة ظاهرة عالية يخافها أهل الأرض تقاتل عنه»^(١).

علما أن الجهاد ماضي بحسب نوعيته ومحلّه، «وجهاد الكفار من أعظم الأعمال» بل هو أفضل ما تطرّع به الإنسان^(٢)، وهو من أسباب النصر والتمكين وبقاء عزة المسلمين، فقد يكون جهاد الكفار يحمل السلاح وقتلهم - وهو أصل الجهاد وأكبره - وبذلك المال بتجهيز العزاة وتقويتهم بأدوات الحرب، والتحرير باللسان بإقامة الحجّة ورفع الهمة إنما هو إغاثة لأهل الجهاد لبطل مهمتهم وتعزيتهم موافقهم.

وجملة الجهاد بالمال واللسان - في هذا الحيز من جهة الحكم - تبعيته لأصل الجهاد باليد، «التابع في حكم المتبوع» سواء في جهاد الطلب أو في جهاد الدفع، ويدل عليه قوله ﷺ: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالْأَرْسَالِكُمْ»^(٣)، قال الصنعاني: «الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنص

(١) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٢٨/ ٥٣٢ - ٥٣٤).

(٢) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١١/ ١٩٧).

(٣) أخرجه أحمد في «مسند» (١٢٢٤٦)، وأبو داود في «الجهاد» (٢٥٠٤) باب كراهية

ترك العز، من حديث أنس ؓ والحديث صحيحه الألباني في «صحيح الجامع»

وهو بالخروج والمباشرة للكفار، والمال وهو بدله لما يقوم به من النعمة في الجهاد والسلاح ونحوه، وهذا هو المقاد من عدة آيات في القرآن: ﴿وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ﴾ [هود: ٤١]، والجهاد باللسان بإقامة الحجّة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل ما فيه نكايّة للعدو ﴿وَلَا يَمَالُؤُنَّ مِنْ عَدُوِّهِمْ إِلَّا كُتُبٌ لَهُمْ يَدْرُسُوهَا أَلَيْسَ لَهَا مَتَلُوعًا﴾ [نمل: ١٧]، وقال ﷺ: «إِنْ جَعَلَ الْكُفَّارُ أَشَدَّ عَلَيْهِمْ مِنْ وَفَعِ النَّبِيِّ، (١)» (٢).

هذا، وقد يكون الجهاد بالمال واللسان مستقلاً عن الجهاد بالنفس واليد، ويختلف محله عنه كما هو شأن جهاد المنافقين وأهل البدع والأهواء في الظاهر، وللنفس والشيطان في الباطن كما دلّت عليه النصوص الشرعية الأخرى، فيشروع الجهاد إلى أربع مراتب: جهاد النفس، وجهاد الشيطان وجهاد الكفار، وجهاد المنافقين، وأمّا القتال فيكون - في الأصل - خاصاً بالنفس من جهة أدواته: اليد والمال واللسان، وخاصاً بالكفار من جهة محله - وهو الجهاد حقيقة - أمّا الجهاد بالمال واللسان فقد يقع على خصوص المنافقين وأهل الباطل والأهواء وغيرهم، كما قال ابن القيم رحمه الله: «وجهاد الكفار أخص»

(١) أخرجه مسلم «فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم» (١١٦٣/٢) رقم (٢٤٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «اغضبوا أقرئنا، فإنّه أشدّ علينا من رُسُقٍ بالنَّبْلِ»، وذكرت فيه إرساله إلى ابن رواحة ثم كعب بن مالك ثم حسان وفيه قوله ﷺ: «حَسَّانَ» «إِنْ رُوحَ الْفُلَيْسِيِّ لَا يَرَىٰ أَنْ يُؤْتِيَنَّكَ مَا نَفَعْتَ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ» (٢) «مسيل السلام» للصنعاني (٤٦٠/٢).

باليد، وجهادُ المنافقين أخصُّ باللسان»^(١).

ولا يقوتني أن أدكر أنه في حالِ حدوثِ تقطُّعٍ بين قتالٍ و قتالٍ - بسبب الاستضعاف أو العجز عن القيام به أو تعصُّبه بحسب الأقطار والبلدان - فذلك لا يُخْرِجه من صفة الاستمرار إذا كانت هذه الطائفة مكامل مقوماتها تقاتل في أي قطر - شرقاً أو غرباً - قال عبد الرحمن بن حسن: «ولا ريب أن فرض الجهاد باقٍ إلى يوم القيامة، والمحاطبُ به المؤمنون، فإذا كان هناك طائفةٌ مجتمعةٌ لها منعةٌ وجب عليها أن تجاهدَ في سبيل الله بما تقدر عليه، لا يسقط عنها فرضه بحالٍ، ولا من جميع الطوائف»^(٢)، فإن حُدِثَتِ المنعةُ والإمكان عن بعض البلدان فلا مانعَ يمنع سبيلَ الدعوة إلى الله للقيام بالجهاد المعنوي بما تتطلبه مرحلة الضعف والعجز، تطورُ البناء والإعداد - في حقيقة الأمر - تواصل واستمراراً، مع بقاء جهاد الكفار - عمومًا - بما تسعه مرحلة الضعف من إمكانات المحافظة على بيضة المسلمين من أعداء الإسلام والتمس، ويبقى الجهاد قائماً لا يسقط في حالٍ دون حالٍ.

ثمَّ ينبغي أن يُعلِّمَ أن قتال الكفار الماديَّ والبشريَّ يصير فرضاً حينَ هل كلُّ مسلمٍ في ردِّ عدوان الكفار عن أرض الإسلام وإزالةِهم عنها إذا نزلوا بساحتها قولاً واحداً لا اختلاف فيه، فهنا هو جهادُ الدفع لأنَّ «دفع ضررهم

(١) «رد المحتار» لابن القيم (١١/٣).

(٢) «الدرر السنية» (٨/٢٠٢).

عن الدين والنفس والحرمة واجب إجماعاً^(١)، ولا يستوجب نوع هذا الجهاد شرطاً زائداً عن الإمكان في وسعه والقلرة في حدودها، وقد بين ابن تيمية رحمته الفرق بين نوعي الجهاد: الدفع والطلب، حيث قال: «وأما قتال الدفع فهو أشد أنواع دفع الصائل عن الحرمة والدين فواجب إجماعاً، فالعدو الصائل الذي يُفسد الدين والدنيا لا شيء أوجب بعد الإيثار من دفعه، فلا يُشترط له شرط، بل يُدفع بحسب الإمكان، وقد نص على ذلك العلماء: أصحابنا وغيرهم، فيجب التفريق بين دفع الصائل الظالم الكافر وبين طلبه في بلاده»^(٢).

وقال الكفار في جهاد الطلب يحتاج إلى شروط وجوب^(٣)، لكن لا يمنع أن يكون أمر الجهاد موكولاً إلى الإمام القائم به في كلا نوعيه: الدفع والطلب، غاية ما في الأمر أنه في جهاد الطلب أكد منه في جهاد الدفع، فلا يُتقدم فيه بين يديه ولا يُفتات عليه، فلا يكون القتال إلا بإذنه ما لم يتحصوا مفاجأة عدو يحافون كلبه، قال ابن قدامة رحمته: «وأمر الجهاد موكول إلى الإمام واجتهاده، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك»^(٤)، وقال رحمته في

(١) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/٥٣٧).

(٢) «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية (٥/٥٣٨).

(٣) وشروط وجوب الجهاد الإسلام والعقل والبلوغ والدكورة، والقدرة على مؤنة الجهاد، والسلامة من الضرر، ومن يمتنع الإمام الحاكم من الخروج في الجهاد، انظر «التاج والإكليل» للمواق (٤/٥٣٨)، «الموسوعة الكويتية» (١٦/١٣٧).

(٤) «المصنف» لابن قدامة (٩/٢٠٢).

موضع آخر، ولا يخرجون إلا بإذن الأمير؛ لأن أمر الحرب موكل إليه، وهو أعلم بكثرة العدو وقتلهم، ومكامن العدو وكيدهم، فيبغى أن يرجع إلى رأيه، لأنه أحوط للمسلمين؛ إلا أن يتمتر استدائه لمفاجأة عدوهم لهم، فلا يجب استدائه، لأن المصلحة تتعين في قتالهم والخروج إليه، لتعين العساكر في تركهم^(١)، فتعين - والحال هذه - استدعان الإمام العام في جهاد الكفار إلا في ظروف استثنائية والمقاتلة معه إن أمكن، وعدم إبعاده وحمل السلاح عليه، ذلك لأن من أصول أهل السنة لزوم الجماعة وترك قتال الأئمة وترك القتال في الفتن^(٢)، فأهل السنة يرون - إذن - وجوب الاجتناع عن منهاج النبوة وعن ما كان عليه السلف الصالح، ومن تمام هذا الاجتناع السمع والطاعة في المعروف، لأن تأمر علياً ولو كان عبداً حبشياً، مهما كانت صفة عدالته، فالجهاد ماضٍ مع البر والعاجر من الولاة، والطائفة المنصورة ترى وجوب إقامة جهاد المشركين والجمع والأعياد وغيرها من شعائر الإسلام الجمعية مع ولاة الأمور سواء كانوا صالحين أو فاسقاً فسقاً غير مخير من الملة، قال ابن بطال رحمه الله: «والفقهاء مجمعون على أن الإمام المتعبد طاعته لازمة، ما أقام الجماعات والجهاد، وأن طاعته خير من الخروج عليه؛ سيما في ذلك من حق الدماء وتسكين الدماء»^(٣)، ذلك لأن إبعادهم مرفقة وحلاف وسبب لتشتت كلمة

(١) «المضي» لابن قدامة (٢١٣/٩)

(٢) انظر «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (١٢٨/٢٨)

(٣) «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (٨/١٠)

المسلمين، ويترتب عليه من إراقة الدماء وضياع الحقوق وعدم استقرار الأمن ما يُصوِّفُ شوكةَ المسلمين ويُسَلِّطُ عليهم الأعداء، قال ابن حجر رحمته الله في تعليقه على حديث: «وَنَزَلَ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِّ اقْتَرَبَ»^(١): «والمراد بالشر ما وقع بعده من قتل عثمان ثم توالى القَتَنُ حتى صارت العرب بين الأمم كالقصعة بين الأكلة كما وقع في الحديث الآخر»^(٢)، وقال ابن عبد البر رحمته الله: «فالصبر على طاعة الإمام الجائر أزل من الخروج عليه، لأنَّ في متارعة الخروج عليه: استبدال الأمن بالخوف، وإراقة الدماء، وانطلاق أيدي الدماء، وتبييت الغارات على المسلمين، والفساد في الأرض وهذا أعظم من الصبر على جور الجائر»^(٣)، وقال ابن تيمية رحمته الله: «ولهذا كان المشهور من مذهب أهل السنة أنهم لا يَرَوْنَ الخروجَ على الأئمة وقاتلهم بالسيف - وإن كان فيهم ظلم - كما دلَّتْ على ذلك الأحاديثُ الصحيحة المستفيضة عن النبي ﷺ، لأنَّ الفساد في القتال والفتنة أعظم من الفساد الحاصل بظلمهم بدون قتال ولا فتنة، فيُدْفَعُ^(٤) أعظمُ الفسادين بالترام أدماهما، ولعلَّه لا يكاد

(١) أخرجه البخاري في «أحاديث الأنبياء» باب قصة يأجوج ومأجوج (٢٣٤٦)، ومسلم

في «المنن وأشراف الساعة» (١٣١٦/٢) رقم (٢٨٨٠)، من حديث زيب بنت أبي

سلمة، عن أم حبيبة بنت أبي سفيان، عن زيب بنت جحش رضي الله عنها

(٢) «فتح الباري» لابن حجر (١٠٧/١٣)

(٣) «الاستبصار» لابن عبد البر (٤٠/١٤)

(٤) وفي الأصل «فلا يُدْفَعُ»، وهو خطأ

يُعرف طائفة خرجت على ذي سلطانٍ إلا وكان في خروجها من الفساد ما هو أعظم من الفساد الذي أرأته^(١).

وليس معنى ذلك جواز إقرار الحكام وولاية الأمور على ما هم عليه من المعاصي والمخالفات الشرعية، وإنما الواجب كراهية مخالفتهم وإنكارها في حدود ما وسعه من قدرة على المناصحة والتغيير، من غير نزاع يد من طاعة أو إحداث موجبات من الاضطرابات والمشاعبات والمظاهرات والاعتصامات وتوزيع المشورات، وأنواع السباب والشتائم والقلد الموجّه للسلطان وأهوانه، أو الخروج عليه بالحديد والبار، وغيرها من وسائل الإحلال بالأمن والاستقرار، سواء كان الخروج عليه مستظماً على هيئة فرقة حزبية جهادية، أو غير متظم كما هو حال الثوار الذين لم يصبروا على جور الحكام وظلمهم، قال ﷺ: «أَلَا تَنْ وَليَ عَلَيْهِ وَالْيَ قَرَاءَةُ بَأْسٍ شَبَّانٍ مِنْ مَنَعِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهُ مَا بَأْسٌ مِنْ مَنَعِيَةِ اللَّهِ، وَلَا يَنْزِعَنَّ بَنَانٍ مِنْ طَاعَةِ^(٢)»، وقال ﷺ: «مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرٍ شَيْئًا فَلْيُصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ خَرَجَ مِنَ السُّلْطَانِ شِبْرًا قُبَاتَ عَلَيْهِ إِلَّا قَاتَ يَمَةً جَاهِلِيَّةً^(٣)».

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٣/٢٣٦).

(٢) أخرجه مسلم في «الإمامة» (٢/٩٠٠) رقم (١٨٥٥)، من حديث عوف بن مالك الأشجعي.

(٣) أخرجه البخاري في «المن» (٧٠٥٣) باب قول النبي ﷺ: «سَتَرُونَ بَعْضِي أُمُورًا تُنْكَرُونَهَا»، ومسلم في «الإمامة» (٢/٨٩٨) رقم (١٨٤٩) واللفظ له، من حديث ابن عباس.

ومن منطلق هذا المعتقد، فلا شرعية للمفرق الجهادية المعاصرة القائمة على الخروج على الحاكم المسلم، والثائرة عليه بالحديد والنار، كما لا شرعية لهم في مقاتلة الكفار إلا بإذن الإمام العام القائم بالجهاد، أو تحت إمارته أو إشرافه، أو تحت إمارة من عيّنهم لأمر الجهاد، ويلزم الرعية طاعته فيما يراه من ذلك، إلا إذا عُدِمَ الإمام العام أو عطلَ فريضة الجهاد من غير مسوّغ شرعي مقبول، أو نُحِثِي هَوَاتٍ مصلحة في جهاد دفع، أو دُخِيفَ فيه كَلَبُ العدو المترصص أن يباغت الأنفس والذرائع، ففي مثل هذه الأحوال لا يُشترط استئذان الإمام العام ولا الجهاد معه.

قال الإمام أحمد رحمته الله: «إن كانوا يخافون على أنفسهم وذرائعهم فلا بأس أن يقاتلوا من قبل أن يأذن لهم الأمير، ولكن لا يقاتلوا إذا لم يخافوا على أنفسهم وذرائعهم إلا أن يأذن الإمام»^(١).

وقال ابن قدامة رحمته الله: «وإن عُدِمَ الإمام لم يؤخّر الجهاد؛ لأن مصلحته تفوت بتأخير»^(٢).

هذا، والحديث المذكور في السؤال فيه إشارة إلى أن القتال كان بإذن الإمام العام وتحت إمارته، وقد عقب الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمته الله على كلمة «أَمِيرُهُمْ» بأنه المهدي: وهو محمد بن عبد الله الذي يؤم هذه الأمة

(١) مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله (٢٥٩)

(٢) «المصنف» لابن قدامة (٢٠٢/٩).

في آجر الزمان، ويصلي خلفه عيسى ابن مريم عليه السلام، كما تضافرت بذلك الأحاديث بأسانيد بعضها صحيح وبعضها حسن^(١).

وهي من هذا المعنى، قال الأجرى رحمته الله : قد ذكرت من التحذير من مذاهب الخوارج ما فيه بلاغ لمن عصمه الله تعالى عن مذهب الخوارج، ولم ير رأيهم، وصبر على جور الأئمة وخيف الأمراء، ولم يخرج عليهم بسيفه، وسأل الله تعالى كشف الظلم عنه وعن المسلمين، ودعا للولاة بالصلاح، وحج معهم، وجاهد معهم كل هؤلاء المسلمين وصلوا معهم الجمعة والعديد، لأن أمروه بطاعة فأمكنه أطاعهم، وإن لم يمكنه احتذر إليهم، وإن أمروه بمعصية لم يطعهم، وإذا دارت الفتنة بينهم لزم بيته وكف لسانه وبيته، ولم يتو ما هم فيه، ولم يؤمن على فتنة، فمن كان هذا وصفه كان على الصراط المستقيم إن شاء الله^(٢).

وأخيراً، فإن البلد الذي يعاني ألباءه من ضعف في عقيدتهم، وعجز عن القيام بأمر الجهاد، فإن مرحلته التي يمر بها تتطلب دعوة هدفها العمل على إيجاد أمة صالحة فيه تمهيد في سبيل الله بحسب ما تحتاج إليه المرحلة من إعداد وبناء من جهة؛ لقوله تعالى ﴿مَرَّالْيَقِينُ فِي الْأَيَّامِ رَسُولًا يَتَّبِعُهُمْ يَشَارُوا عَلَيْهِمْ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كُنَّا مِنْ قَبْلُ لَنَنْتَهِزُ لِمِيقَاتِهِمْ﴾ [البقرة]

(١) انظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» للألباني (٢٧٨/٥، ٢٧١-٢٧٢).

(٢) «الشرعة للأجرى» (٤٠).

وقوله تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ حَاكِمَاتِهِمْ وَرُءُوسَهُمْ وَيَكْتُبُ الْكَتَابَ وَالْحِصْحَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ لَيْسَ ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ (آل عمران)، وإقامة الحجّة لله على المشركين والكافرين من جهة أخرى؛ لقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ ذَكِيمًا عَلِيمًا﴾ (النساء).

ذلك لأن الغرض الأسمى من هذا الجهاد الدعويّ هو إخراج الناس من الظلمات إلى النور، وإرشادهم إلى صراط الله المستقيم، لكنّ هذا لا يمنع من وجود طائفة لها مَنعةٌ تمّاهد في سبيل الله بما تقدّر عليه، ففرّض الجهاد باقٍ إلى يوم القيامة لا يقطّ بحالٍ، وكلّ متعمّل في طاعة الله تعالى، وقد جاء في الحديث: «لَا يَرَأَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَغْرُسُ فِي هَذَا الدِّينِ يَغْرُسُ يَنْتَعِمِلُهُمْ لِي طَاهِرٌ»^(١).

والطائفة المنصورة - بين هذه وتلك - لا تزال بمقوماتها تمّاهد بمختلف أنواع الجهاد بالنفس والمال والدعوة إلى الله بالحجّة والبرهان، كلّ ذلك لتحقيق مهمة أمة الإسلام في الجهاد التي أوجدها ربيّ بن عامر (عليه السلام) حين أرسله سعد بن أبي الرقاص (عليه السلام) إلى رُسْتَمَ قائد الفرس، فقال له رستم: «لماذا

(١) أخرجه أحمد في مستدركه (١٧٧٨٧)، وابن ماجه باب أشاع سنة رسول الله (صلى الله عليه وآله).

(٨)، من حديث أبي حنيفة الخولاني (٤٠) والمحدث حسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»

جنتهم؟، فقال: «اللهُ ابتَعَثَنَا لِنُخْرِجَ مَنْ شَاءَ مِنْ عِبَادَةِ الْعِبَادِ إِلَى عِبَادَةِ اللهِ، وَمَنْ ضَيَّقَ الدُّنْيَا إِلَى سَعَتِهَا، وَمَنْ جَوَرَ الْأَقْيَانِ إِلَى عَذْلِ الْإِسْلَامِ»^(١).



(١) «البداية والنهاية» لابن كثير (٣٩/٧)، «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (٣٦٠/٢)

الفهرست

الصفحة	الموضوع
٧	❦ طهارة السلطة
٩	❦ مقدمة
٩	منبر الأئمة الإيمانية على التوحيد والاتباع ومراتبها
١٠	لمحمد النبي لا يكون بالابتداع فيه ولا يصلح آية الأئمة إلا ما أصلح أولها
١٠	لا تجتمع الأئمة على ضلالة، وسبل الحق ظاهر وحلهم ومنصور
١٠	مرء السبيل إلى طاعة الله واتباع رسوله ﷺ
١١	مودة أهل الإيمان، أن شريعتهم مصلحة لكل زمان ومكان دون حاجة إلى تأقليم أو تكسيف
١١	أهمية منصب الإمام ومسؤوليته في حفظ نظام الدنيا والنبي
١٢	حق الراعي على الرعية
١٢	مهمة الداعية إلى الله في بيان السبيل الأنور لتحقيق التمييز إلى الأحسن
١٢	سبب جمع الرسالة
١٤	❦ في طرق تنصيب إمام المسلمين وتقرير وجوب الطاعة وبطلان النصيحة
١٤	أهمية منصب الإمامة وعظورتها
١٤	مسؤولية الإمام في سياسة الناس وفق شرع الله وتوقف صلاحهم عليه
١٥	وجوب نصب الإمام، وبيان المقصود منه
١٧	طرق انعقاد لإمامة الكبرى

- ١٧ الطريق الأول: الاختيار والبيعة من أهل الخُلُق والعقد
- ١٧ بيعة أهل الخُلُق والعقد تُلزم سائر المسلمين وإن لم يكونوا من المبايعين
- ١٨ طلبُ الولاية منه، وتتعد بيعة الطالب إذا بايعه أهل الخُلُق والعقد
- ١٩ الطريق الثاني: ثبوت البيعة بتعيين ولي العهد
- ٢٠ تنبيه: الاستخلاف والعهد سنة ثابتة لم يخالف فيه إلا الخوارج المارقون
- ٢٠ الطريق الثالث: ثبوت البيعة بتعيين جماعة تختار ولي العهد
- ٢٠ الطريق الرابع: ثبوت البيعة بالقوة والغلبة والقهر
- ٢٠ من تُطلب على المسلمين صحت إمامته وإن لم يستجمع شروطها
- ٢١ معاصد الخروج على الإمام ولو متخلفاً، وانعقاد الإجماع على وجوب طاعته
- ٢٢ لزوم بيعة الحاكم أهل الفطر الذي دخل تحت سلطانه
- ٢٢ الولاية المحقة بالنظم المنوردة تجري طريق الغلبة
- ٢٢ لزوم طاعة الحاكم ولو كان جائراً أو فاسقاً، وذلك في المعروف دون المعصية
- ٢٣ منهج أهل السنة في معاملة الحكام
- ٢٤ فيما ينبغي فعله عند تولي الكافر أمور المسلمين في حال القدرة وحالتي العجز والفساد
- ٢٦ في أن حالة خشية الفسدة مُلحقة بالمرحلة الملكية
- ٢٦ إذا تعدد الأئمة فالطاعة لكل منهم إنما تلزم أهل البلد الذي يتعد فيه أمره
- ٢٨ في صواب نصيحة أئمة المسلمين [حكماً وعلماء]
- ٢٨ نص السؤال
- ٢٨ الجواب
- ٢٨ من حقوق الخلق توجيه النصيح لهم على سبيل الإحسان والرحمة لهم
- ٢٩ أحق الناس بالوفاء لهم بحق النصيح هم أئمة المسلمين من العلماء والأمرأ
- ٢٩ لزوم قبول تداراة أهل العلم في ردّ التنازع إلى التوحين والاستنباط منها
- ٣٠ صلاح الأمة منوط بصلاح العلماء والحكّام

- ٣١ في ذكر ضوابط النصيحة
- ٣١ أولاً: الإخلاص، وفيه الفرق بين النصيحة والتأييد
- ٣٢ ثانياً: طهارة القلب من العِلل والغش لخاتمة النصيحة لها
- ٣٢ ثالثاً: التثبت من وقوع المنصوح في مخالفة أو سكر، وإحسان الظن به والاعتذار له
- ٣٣ رابعاً: من وجوه النصيحة لأئمة المسلمين من الأمراء والعلماء ..
- ٣٣ ثمة: ليس بالضرورة أن يلقي الناصح صدى لنصيحته ..
- ٣٣ في الموقف السليم من المنصوح إذا لم يقبل النصيحة
- ٣٤ لزوم الترق في النصيحة، والإصرار بها فيما لم يأنفوا بالإعلان عنه
- ٣٦ صيانة اللسان عن الطعن في أئمة المسلمين لما فيه من ضياع الشريعة والأمن
- ٣٧ المرض لا يداوى بأشد منه، والشر لا يزال بأشده منه
- ٣٧ إصلاح الخطر بقدر الإمكان بالطريقة التي يحصل بها القصد ويسلم فيها من المحذور ...
- ٣٩ في حكم التشهير بالحكماء في المحافل والمجامع
- ٣٩ نص السؤال
- ٣٩ الجواب
- ٣٩ أهل السنة وسط بين الخوارج والروافض في باب الإنكار على ولاية الأمر ونصيحتهم
- ٣٩ مناصحة أهل السنة للأئمة تمتار بالرقى والإصرار أو عدم ذكر الفاعل حال الإعلان ...
- ٤٠ لا يجوز التشهير بالحكماء في مجامع الناس ونحوها لو خيم أثره
- ٤٠ منهج أهل السنة جمع قلوب الناس على ولائهم والأمر بالصبر على جورهم وأترهم
- ٤١ الشروط التي ينبغي مراعاتها وتوفرها في الأمر بالمعروف
- ٤٢ في رفع شكوى جماعية لأولي الأمر لإزالة منكر
- ٤٢ نص السؤال
- ٤٢ الجواب
- ٤٢ جماع الأمة عن وجوب إنكار المنكر

- ٤٦ تفاوت الناس في قدرتهم، ومراتب تغير المنكر
- ٤٧ إنكار المنكر بالقلب فرض عين، من لم ينكر بقلبه فليس عليه إثم شاهدها
- ٤٨ تغير المنكر باليد واللسان فرض كفاية، ويتعين على الواحد إذا كان لا يتغير إلا به
- ٤٩ جواز استعمال التلويح الإدلوي لرفع المنكر يرفع شكوى دول تشهير لو خيم آثاره
- ٥٠ التغير باليد واجب في الولايات الخاصة على من له القدرة على التغير
- ٥١ اتباع أسلوب اللين والحكمة والموعظة الحسنة إذا كان أبلغ في الزجر إلا مع المجاهر
- ٥٢ واجب تغير المنكر والصبر على الأذى يتقدر بحسب قدرة المعير
- ٥٣ في إتاحة المقاطعة الجماهيرية بولي الأمر
- الأصل في التعامل مع الكفار المؤلّز إلا في محرم أو فيما يعود من مقاصد الشريعة
- ٥٤ بالهدم والإبطال
- ٥٥ التعامل مع الكفار لا يصح لمصالح عديدة الولاء والبراء ما دام قائما بطرفيها
- ٥٦ حكم مقاطعة دولة كافر يختلف باختلاف شركة المسلمين وارتباط اقتصادهم بها
- ٥٧ المقاطعة الجماهيرية موكولة لى نظر الإمام بمشورة أهل الرأي، وطاعته فيها لازمة
- ٥٨ صواب المقاطعة
- ٥٩ لا بأس بالمقاطعة الفردية إذا خلعت من الطعن والافساد
- ٦٠ لا تجوز أدية الكافر غير المحارب، ولروم العدل معهم، والوفاء بعهدهم، وأنه لا
- تبرر وأذرة وذّر أخرى
- ٦١ إذا اختار الإمام المقاطعة الجماهيرية طاعته لازمة لرحيته
- ٦٢ في بيان أصناف الخارجين على الحاكم وأحكام الثورات الشعبية
- ٦٣ نص السؤال
- ٦٤ الجواب
- ٦٥ الخروج والثورة لغة واصطلاحاً
- ٦٦ مصطلح الثورة ضربان: دخیل على الإسلام عبر عنه السلف بلفظ الخروج

- ٥٤ أصناف الخارجين
- ٥٧ أنواع الثورات وأحكامها
- ٦٠ كلام غيس لابن القيم في أن تغير المكر لا يكون بأنكره
- ٦٢ في حكم عموم الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات
- ٦٢ نص السؤال
- ٦٢ الجواب
- الإضرابات ونحوها من أساليب الديمقراطية وليست من منهج الإسلام في السياسة والحكم
- ٦٣ سلطة التشريع في الإسلام لا للشعب
- ٦٣ ليس من الإسلام تحصيل الحقوق بأساليب الإضراب وإثارة الفتن
- ٦٣ إنما تُنال الحقوق بالطرق المشروعة
- ٦٥ في حكم اعتبار إذن الحاكم بالمظاهرات والمسيرات
- ٦٥ نص السؤال
- ٦٥ الجواب
- ٦٥ المظاهرات وأحوالها ليست من الإسلام وهي جالبة للفتن
- ٦٥ تحصيل الحقوق والعبادات الشرعية لا يسرع وسائلها الفاسدة
- ٦٦ الحقوق إنما يُتوصل إليها بالوسائل المشروعة
- ٦٦ مخالفة الشرع في الوسائل كتحالته في المقاصد
- ٦٦ المظاهرات وأحوالها من أساليب الديمقراطية التي تُسند الحاكمية للشعب دون الله
- ٦٧ إذن الحاكم بالمظاهرات وأحوالها إنما هو مبني على مقتضيات الديمقراطية
- ٦٧ الله لا يرضى بشرك غيره له في الربوبية والحكم
- ٦٧ التوصل إلى الخير والمقاصد الحسنة بالوسائل المشروعة

❖ في حكم اعتبار القتل في المظاهرات من الشهداء

نص السؤال

الجواب

المظاهرات وأحوالها معدودة من أساليب الديمقراطية الغربية من الإسلام

المظاهر الثورية والاحتجاجية في العالم الإسلامي متولدة من الثورة الفرنسية

الإنكار على الولاية بالخروج عليهم أساس كل فتنة وشقاق آخر الدهر

المحرف بما يتوصل إليها بالوسائل المشروعة.

❖ أقسام الشهداء

الأول: شهيد في الدنيا والآخرة وفيه أحكام تختص به

كتبه القتل من الطائفة العادلة في قتالها للباطنية شهيد لأنه في قتال آخر الله به

الثاني: شهيد في الآخرة دون الدنيا

الثالث: شهيد في الدنيا دون الآخرة

من مات لأجل عصية أو تحكيم شرع وضعي ونحوها ليس بشهيد في الدنيا ولا في الآخرة

الموت في سبيل دعوة جاهلية أعظم خطراً من الدعوة الجاهلية نفسها

❖ التزام المحققين بين الطائفة المنصورة وعملها الجهادي

نص السؤال

الجواب

بيان حقيقة الطائفة المنصورة ووحدة منهجهم على مر العصور

جهاد الطائفة المنصورة مستمر إلى قيام الساعة وإن كان يغوى ويضعف بحسب قوتها

الجهاد أهم من القتال من جهة أئمة وجهاد المال واللسان تبع فيه للميد

الجهاد أهم من القتال من جهة محله (جهاد الكفار والمنافقين والنفس والشرطان)

التفطع بين قتال وقتال في قطر لا يخرج الجهاد عن الاستمرار

عدم التفتة لا يقطع الجهاد للمعوي

- ٨٤..... في إيراد فروق بين جهاد الدفع وجهاد الطلب
- ٨٥..... جهاد الطلب ينتظر إلى إذن الإمام
- ٨٦..... طاعة الإمام الفاجر في المعروف، والصبر على تجوذه
- ٨٨..... طاعة الإمام لا تعني إقرار مخالفاته، والإنكار بحسب الوُسع
- ٨٩..... لا شرعية للمُزَيَّق الجهادية في خروجهم كما لا شرعية لهم في قتالهم للكفار إلا بإذن الإمام
- ٨٩..... القتال المذكور في الحديث الوارد في السؤال هو بإذن الإمام
- ٩٠..... مُبَايَعَة من هج أهل السنة لمنهج الخوارج
- ٩٠..... في متطلبات مرحلة الضعف من الإعداد والبناء وإقامة الحجة والبيان
- ٩١..... فرس الجهاد باقي بحسب القدرة لا يسقط بحال
- ٩٣..... الفهرس



صدر للمؤلف

سلسلة توجيهات سلفية

اتحري السكندرية

في

تحريم القيسام للعباد والجماد

لفضيلة الشيخ الدكتور
أبو عبد الله محمد بن علي بن كوش
أسكنه الله الفردوس والنعيم

العدد
١٤

صدر من سلسلة توجيهات سلفية



- ١ ● **العنطق الأرسطي**
وأثر اختلاطه بالعلوم الشرعية
- ٢ ● **شرك النصاري**
وأثره على أمة الإسلام
- ٣ ● **تربية الأولاد**
وأنس تأهيلهم
- ٤ ● **العلمانية**
حقيقتها وخطورتها
- ٥ ● **نصيحة إلى طبيب مسلم**
ضمن ضوابط شرعية يلتزم بها في عيادته
- ٦ ● **الإخلاص**
بركة العلم وسر التوفيق
- ٧ ● **الإصلاح النفسي للفرد**
أساس استقامته وصلاح أفعاله
- ٨ ● **منهج أهل السنة والجماعة**
في الحكم بالتكفير بين الإغراء والتفريط
- ٩ ● **حكم الاحتفال بمولد خير الأنام**
عليه الصلاة والسلام
- ١٠ ● **مغوى نسبة التشبيه والتجسيم**
لابن تيمية وبراءته من ترويح المفرضين لها
- ١١ ● **الضرائع في توضيح**
حالات الاختلاط
- ١٢ ● **توجيه الاستدلال بالنصوص الشرعية**
على العذر بالجهل في المسائل العقيدية
- ١٣ ● **الجواب الصحيح في إبطال شبهات**
من أجاز الصلاة في مسجد فيه ضريح
- ١٤ ● **تحري المساك**
في حكم القيام لعباد والجماد



دار الموقع

www.derkous.com
edition@ferkous.com